الأمم المتحدة

A/C.5/77/SR.5

الجمعية العامة

الدورة السابعة والسبعون

الوثائق الرسمية

Distr.: General
2 March 2023
Arabic
Original: English

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الخامسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء 12 تشرين الأول/أكتوبر 2022، الساعة 10:00

الرئيس: السيد كريدلكا ..... (بلجيكا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد بشار بونغ

المحتويات

البند 139 من جدول الأعمال: تخطيط البرامج

البند 138 من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023

عرض الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

22-23152 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة 10:00.

البند 139 من جدول الأعمال: تخطيط البرامج (A/77/6 (Plan outline) و A/77/6 (Sect. 2) و A/77/6 (Sect. 3) و A/77/6 (Sect. 4) و A/77/6 (Sect. 5) و A/77/6 (Sect. 6) و A/77/6 (Sect. 8) و A/77/6 (Sect. 8)/Corr.1 و A/77/6 (Sect. 9) و A/77/6 (Sect. 10) و A/77/6 (Sect. 11) و A/77/6 (Sect. 12) و A/77/6 (Sect. 13) و A/77/6 (Sect. 14) و A/77/6 (Sect. 14)/Corr.1 و A/77/6 (Sect. 15) و A/77/6 (Sect. 16) و A/77/6 (Sect. 17) و A/77/6 (Sect. 18) و A/77/6 (Sect. 19) و A/77/6 (Sect. 20) و A/77/6 (Sect. 21) و A/77/6 (Sect. 22) و A/77/6 (Sect. 24) و A/77/6 (Sect. 24)/Corr.1 و A/77/6 (Sect. 25) و A/77/6 (Sect. 26) و A/77/6 (Sect. 27) و A/77/6 (Sect. 28) و A/77/6 (Sect. 29) و A/77/6 (Sect. 29A) و A/77/6 (Sect.29B) و A/77/6 (Sect. 29C) و A/77/6 (Sect. 29E) و A/77/6 (Sect. 29F) و A/77/6 (Sect. 29G) A/77/6 (Sect. 30) و A/77/6 (Sect. 31) و A/77/6 (Sect. 34) و A/77/16)

البند 138 من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023

عرض الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 (A/77/6 (introduction) و A/77/6 (Sect. 1) و A/77/6 (Sect. 2) و A/77/6 (Sect. 3) و A/77/6 (Sect. 4) و A/77/6 (Sect. 5) و A/77/6 (Sect. 6) و A/77/6 (Sect. 7) و A/77/6 (Sect. 8) و A/77/6 (Sect.8)/Corr.1 و A/77/6 (Sect. 9) و A/77/6 (Sect. 10) و A/77/6 (Sect. 11) و A/77/6 (Sect. 12) و A/77/6 (Sect. 13) و A/77/6 (Sect. 14) و A/77/6 (Sect.14)/Corr.1 و A/77/6 (Sect. 15) و A/77/6 (Sect. 16) و A/77/6 (Sect. 17) و A/77/6 (Sect. 18) و A/77/6(Sect. 19) و A/77/6 (Sect. 20) و A/77/6 (Sect. 21) و A/77/6 (Sect. 22) و A/77/6 (Sect. 23) و A/77/6 (Sect. 24) و A/77/6 (Sect. 24)/Corr.1 و A/77/6 (Sect. 25) و A/77/6 (Sect. 26) و A/77/6 (Sect. 27) و A/77/6 (Sect. 28) و A/77/6 (Sect. 29) و A/77/6 (Sect. 29A) و A/77/6 (Sect. 29B) و A/77/6 (Sect. 29C) و A/77/6 (Sect. 29E) و A/77/6 (Sect. 29F) و A/77/6 (Sect. 29G) و A/77/6 (Sect. 30) و A/77/6 (Sect. 31) و A/77/6 (Sect. 32) و A/77/6 (Sect. 33) و A/77/6 (Sect. 34) و A/77/6 (Sect. 35) و A/77/6 (Sect. 36) و A/77/6 (Income sect. 1) و A/77/6 (Income sect. 2) و A/77/6 (Income sect. 3) و A/77/7 و A/77/83 و A/77/85 و A/77/256 و A/77/256/Add.1؛ و JIU/REP/2021/6)

1 - **الأمين العام:** قال إنه يقدم الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 في سياق عالم محفوف بالتحديات على جميع الجبهات. فالنزاعات تقلب العالم رأسا على عقب، والفقر والجوع في ازدياد، وعدد اللاجئين والمشردين داخليا يصل إلى مستويات قياسية جديدة. ولا يجري تمويل التنمية بطريقة كافية أو في الوقت المناسب. وتتضاءل التزامات المجتمع الدولي بمكافحة أزمة المناخ مقارنةً بحجم هذا التهديد الوجودي. وفي الوقت نفسه، لا تلوح في الأفق نهاية لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وآثارها.

2 - وأكَّد أن الأمم المتحدة لم يكن دورها في أي وقت مضى أكثر حيوية مما هو الآن، والمنظمة تتقدم وتحسّن قدرتها على التكيف وتكسر أطواق الانغلاق. وتتواصل الإصلاحات التنظيمية لمساعدتها على تحسين أدائها. وتقوم المنظمة بتحويل مركز ثقلها من المقر إلى الميدان، مما يعجل بعملية اتخاذ القرار ويجعل المنظمة أقرب إلى مواقع تقديم الخدمات.

3 - واستطرد قائلاً إن قدراً كبيراً من التقدم قد أُحرِز في تعزيز الرقابة الداخلية. فقد وقَّع، في حزيران/يونيه 2022، على البيان الثاني المتعلق بإجراءات الرقابة الداخلية، الذي أكَّد للدول الأعضاء أنه يجري تنفيذ الأنشطة التي صدر بها تكليف بفعالية وكفاءة، وأن الإبلاغ المالي موثوق به ومتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وأنه يجري التقيُّد بالإطار التنظيمي في الممارسات والإجراءات التنظيمية. وأضاف أن البيان الثاني يتيح للأمانة العامة أيضاً وضع معايير لجهودها الرامية إلى تعزيز الرقابة الداخلية وينص على اتباع نهج أكثر انتظاماً لإدارة المخاطر.

4 - وأعلن أن الأمانة، عقب اعتماد سياسة التقييم الصادرة في الأمر الإداري ST/AI/2021/3، بدأت في تدريب مديري البرامج وطرح موارد جديدة لتعزيز تقييم أعمال المنظمة. وتم الانتهاء من سجل المخاطر على نطاق الأمانة في عام 2020 ووُضِعت الخطط المقابلة

للحدّ من المخاطر في عام 2021. وتقوم فرادى الإدارات والمكاتب والبعثات، بدءاً بالإدارات والمكاتب والبعثات الكبيرة، بوضع خطط للحدّ من المخاطر على مستوى الكيانات. وبحلول أوائل عام 2023، ينبغي أن تكون هذه الخطط لدى جميع الكيانات. ويقوم فريق عامل تابع للجنة الإدارة برصد جهود التنفيذ وتعديل تدابير الحدّ من المخاطر، وسيشرف على عملية إعادة التقييم الكاملة لمجموعة المخاطر المؤسسية الحالية.

5 - وتابع قائلاً إن الأمانة العامة تحرز تقدماً على صعيد زيادة الشفافية فيما يتعلق باستخدام الموارد وتحقيق النتائج. وأدت الإصلاحات التنظيمية إلى زيادة سبل حصول الدول الأعضاء على المعلومات. وأتاح التعميم الكامل للتوسعة 2 لنظام أوموجا، لأول مرة، تجميع بيانات شاملة عن تخطيط البرامج والميزنة والنتائج الفعلية واستخدام الموارد في نظام واحد. وزُوّدت الدول الأعضاء واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بمزيد من المعلومات، وبقدرات أفضل على استرجاع وتحليل المعلومات المتصلة بالموارد والمعلومات البرنامجية، من خلال البرنامج التجريبي للمعلومات المتعلقة بالميزانية في نظام أوموجا ولوحة نتائج الميزانية، المتاحة في الموقع https://results.un.org. وأصبح بإمكان الدول الأعضاء الآن الحصول على معلومات آنية من خلال بوابة الدول الأعضاء لدعم القدرات النظامية، ونتيجة لذلك، أصبحت البلدان المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة أكثر قدرة على تتبع التطورات المتصلة بمدفوعات سداد التكاليف وإبرام مذكرات التفاهم. واعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر 2022، ستتمكن الدول الأعضاء أيضاً من الوصول إلى مزيد من المعلومات عن الموظفين والخصائص الديمغرافية من خلال البوابة الإلكترونية الجديدة للقوة العاملة في الأمانة العامة للأمم المتحدة.

6 - وأضاف أن جميع كبار المديرين يزوَّدون بالمعلومات المتصلة بالإدارة في الوقت الحقيقي من خلال لوحة متابعة الإدارة الموسَّعة، من أجل دعم اتخاذ القرارات بفعالية وفي الوقت المناسب. ويتيح المجلس المعني بالعلاقات بين الإدارة والعملاء لكيانات العملاء تقديم تعليقات بشأن استراتيجيات الإدارة والدعم التشغيلي. وتستخدم إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال وإدارة الدعم العملياتي هذه التعليقات لتحديد أولويات المبادرات المتَّخَذة لتيسير التنفيذ الفعال للولايات.

7 - وتطرق إلى إصلاح ركيزة التنمية فقال إنه ما زال يؤتي ثماره. فقد أعرب ما يزيد عن 9 من كل 10 حكومات عن تقديره لاستجابات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لكوفيد-19، بما يشمل مجالات المساعدة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والصحية. ويرى نحو 87 في المائة من الحكومات أن نظام المنسقين المقيمين قد زاد من الدعم المقدم للبلدان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويرى نحو 91 في المائة من الحكومات المضيفة أن الأمم المتحدة أصبحت الآن أكثر صلة بالاحتياجات الإنمائية لبلدانها، ويرى 92 في المائة منها أن أطر الأمم المتحدة الجديدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة مكنتها من معالجة الأولويات الوطنية والاستجابة لها بفعالية. وذكر أن الأمم المتحدة تحترم في شراكاتها مبدأ ملكية الحكومات لزمام الأمور احتراماً تاماً.

8 - وأوضح أن هذه الآراء تدعمها نتائج ملموسة على أرض الواقع. ففي عام 2021، ساعدت أفرقة الأمم المتحدة القطرية التي أعيد تنظيمها في تقديم 1,4 بليون جرعة من لقاحات كوفيد-19؛ ويسَّرت الحصول على التعليم لما يقرب من 50 مليون طفل غير ملتحقين بالمدارس، نصفهم من الفتيات؛ ووسَّعت نطاق الحصول على المياه والصرف الصحي لما يقرب من 50 مليون شخص؛ ودعمت 70 بلداً في تعزيز اللوائح الرامية إلى ضمان توفير العمل اللائق للأشخاص ذوي الإعاقة.

9 - وأشار إلى الهيكل الجديد للسلام والأمن فقال إنه أصبح أكثر تكاملاً، حيث يعمل مكتب دعم بناء السلام بمثابة مفصل بين السلام والأمن والتنمية. وأضاف أن المنظمة ستواصل المضي قدماً في الإصلاحات، بل إنها ملتزمة بتكثيف جهودها المبذولة لتحسين الفعالية وتقديم دعم أفضل للدول الأعضاء. وتؤتي هذه الجهود ثمارها: إذ مكَّنت الإصلاحاتُ المنظمةَ من الاستجابة بسرعة وفعالية للتحديات التي طرحتها جائحة لم يسبق لها مثيل، كما أتاحت لها تجاوز إحدى أسوأ الأزمات المالية التي شهدتها الأمم المتحدة منذ أكثر من عقد من الزمن.

10 - ومضى الأمين العام يقول إن الميزانية البرنامجية لعام 2023 هي الميزانية الرابعة من نوعها منذ أن وافقت الدول الأعضاء على أن تعتمد، على أساس تجريبي، أكبر تغيير في عمليات التخطيط والميزنة على صعيد المنظمة منذ سبعينات القرن الماضي. ويمثل الانتقال من دورة للبرامج والميزانية مدتها سنتان إلى عملية سنوية خطوة رئيسية نحو الأخذ بقدر أكبر من الواقعية في التخطيط وإعداد الميزانية، ويتسم بمزيد من التركيز على النتائج. فأدت الدورة السنوية إلى تحسين في دقة تقديرات الموارد، ومكّنت المنظمة من التكيف بسرعة أكبر مع التغيرات التي تطرأ على الولايات، وأتاحت لها تعديل تخطيطها على أساس الأداء الفعلي للبرامج، مما يعزّز تنفيذ الولايات والمساءلة عن النتائج. وذكر أن الدورة السنوية تتيح للدول الأعضاء أن تقدم توجيهات بصورة

أكثر تواتراً بشأن تخصيص الموارد وأن توائم هذه القرارات مع ما يستجدُّ من أحداث أو يطرأ بشكل مفاجئ، من قبيل الجائحة.

11 - وأوضح أن الميزانية البرنامجية السنوية أكثر شمولاً، مما يتيح للدول الأعضاء إجراء استعراض كليّ واحد. فأداء البرامج والخطط البرنامجية والاحتياجات من الموارد تُدمَج في وثيقة واحدة ويُنظر فيها في وقت واحد، مما يتيح للدول الأعضاء إجراء تقييم أفضل للصلة بين الموارد والتخطيط، وبين أداء البرامج والخطط المقبلة. ومكّنت الدورة الأقصر للميزانية السنوية المنظمة من تكييف تخطيط برامجها واحتياجاتها من الموارد على نحو أسرع مع الولايات الجديدة والتغيرات في بيئة العمل. وارتفعت نسبة الولايات الجديدة التي أنشئت خلال السنتين السابقتين وأدرجت في الميزانية البرنامجية من أقل من 15 في المائة في الفترة 2018-2019 إلى أكثر من 30 في المائة في إطار الميزانية السنوية. ويشهد تكيف المنظمة السريع مع الجائحة على سرعة استجاباتها في إطار الميزانية البرنامجية السنوية.

12 - واسترسل قائلاً إن الإصلاحات المرتبطة بالميزانية البرنامجية السنوية تيسّر حدوث التحول الثقافي نحو منظمة أكثر توجُّهاً نحو تحقيق النتائج. فمديرو البرامج أكثر مشاركةً في إعداد الخطط البرنامجية، وأهداف الأداء تركز بشكل أوضح على تحقيق نتائج ملموسة. وزادت نسبة أهداف الأداء التي سُجّلت في إطارها تحسينات في البرامج الفرعية من 30 في المائة في الفترة 2018-2019 إلى أكثر من 50 في المائة في الميزانية البرنامجية لعام 2022. ويكفل إدراج معلومات عن الأداء الفعلي ونتائج التقييم استمرار التعلم طوال الدورة، مما يؤدي إلى زيادة الفعالية في تنفيذ الولايات.

13 - وأفاد بأن المنظمة تقدم، في وثيقة البرامج المقترحة لعام 2023، تقريراً عن أداء برامجها في عام 2021. وفي الحالات التي اعترى فيها أداء المنظمة قصور، أُجريت تعديلات لضمان تحقيق نتائج أفضل في عام 2023. وتشمل هذه الوثيقة حساباً متعدد السنوات للنتائج القابلة للقياس، بما في ذلك النتائج المخطط لها القابلة للقياس للعامين 2022 و 2023 والنتائج الفعلية القابلة للقياس في الأعوام 2019 و 2020 و 2021 لكل إطار من أطر النتائج البالغ عددها 350 إطاراً، مما يعطي صورة شاملة عن تنفيذ البرامج على مدى السنوات الثلاث السابقة.

14 - وانتقل إلى الاحتياجات من الموارد لعام 2023، فقال إن المنظمة ستحتاج إلى 3,22 بلايين دولار لتنفيذ ولاياتها بالكامل. ويُقترَح ما مجموعه 122 10 وظيفة، تمثل زيادة صافية قدرها 95 وظيفة، معظمها لتحويل الوظائف من التمويل الخارج عن الميزانية إلى الميزانية البرنامجية تحقيقاً للاستدامة. ومن المحتمل أن تبلغ الميزانية البرنامجية النهائية المقترحة 3,4 بلايين دولار، بما في ذلك 69 مليون دولار تقريباً لإعادة تقدير التكاليف وزيادة قدرها 34 مليون دولار مقارنة بعام 2022 لمشاريع التشييد الكبرى، ويرجع ذلك في أغلبه إلى ارتفاع المتطلبات المالية للخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في مكتب الأمم المتحدة في جنيف. وإجمالاً، باستثناء مشاريع التشييد، وعلى الرغم من التكليف بعدة ولايات جديدة، فإن الميزانية البرنامجية المقترحة هي استمرار لممارسته المتمثلة في عدم التماس أي زيادة حقيقية في الموارد.

15 - وأعرب عن رغبته في تسليط الضوء على أربعة عناصر من الميزانية البرنامجية المقترحة. الأول هو مواصلة الاستثمار في التنمية. ويشمل الاقتراح زيادة إجمالية قدرها 3,6 ملايين دولار لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والبرنامج العادي للتعاون التقني، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة). وهذه هي الزيادة الرابعة على التوالي في تمويل التنمية التي اقترحها منذ توليه منصبه.

16 - ومضى يقول إن العنصر الثاني هو تعزيز عمل المنظمة في مجال مكافحة الإرهاب. ويشمل الاقتراح مبلغاً إضافياً قدره 4,4 ملايين دولار لمكتب مكافحة الإرهاب، جزء منه لتحويل 25 وظيفة من التمويل من خارج الميزانية إلى الميزانية العادية، تمشياً مع توجيهات الجمعية العامة. وبالنظر إلى التطور المأساوي للإرهاب، والتحديات الشديدة التي تواجه العالم، وتوسيع برامج المنظمة دعماً لجهود الدول الأعضاء في مكافحة الإرهاب، فإن ضمان استدامة هذه الوظائف له ما يبرره تماماً. ومنذ أن أنشأت الجمعية العامة المكتب في عام 2017، اعتمد في المقام الأول على موارد خارجة عن الميزانية من قاعدة مانحين ضيقة، ولكن التخفيضات في هذه الموارد تهدّد استمرار المهام الأساسية. ويمثل هذا الاقتراح المرحلة الأولى من مراحل الانتقال صوب تمويل المكتب بشكل أكثر استقراراً وقابليةً للتنبؤ به، من أجل ضمان التنفيذ الكامل لولاياته.

17 - وقال إن العنصر الثالث يتمثل في تعزيز حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية. وتمشياً مع توجيهات الجمعية العامة، فإنه يقترح زيادة قدرها 2 مليون دولار لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، تشمل 16 وظيفة إضافية، من أجل تعزيز الوكالة، وكفالة التمويل المستدام للمهام الجارية ومعالجة الفجوات الحرجة في التمويل. وبالإضافة إلى ذلك، ووفقاً لقرار الجمعية العامة 245/76، قامت الأمانة العامة "بتركيز صرف الموارد

في بداية الفترة" على ميزانية برنامجية أكثر شمولاً لحقوق الإنسان، من أجل تيسير التخطيط بشكل أكثر قابلية للتنبؤ به لموارد مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

18 - أما العنصر الرابع، المتعلق بخدمات الدعم المشتركة، فقال إنه يتمثل في مواصلة العمل الاستراتيجي من أجل التصدي للعنصرية على صعيد الأمانة. ويتضمن الاقتراح اعتماد موارد لمكتب المنسق الخاص المعني بتحسين جهود الأمم المتحدة في مجال التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين، ضمانا لاستمرارية هذه الوظيفة الهامة وتوفير ترتيب أكثر استدامة للتمويل. فالتصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين أمر بالغ الأهمية من أجل حماية سمعة الأمم المتحدة، التي يتزايد الحكم عليها من جانب الحكومات والصحافة، فيما يتعلق بقدرتها على مكافحة هذا الانتهاك.

19 - وقال إنه اقترح أيضاً تدابير ترمي إلى تحسين تعدد اللغات، مثل تعزيز برامج المنظمة للتدريب اللغوي.

20 - ولتنفيذ عنصر آخر من عناصر الإصلاح الإداري، وفقاً لقرار الجمعية العامة 266/72 باء، أفاد بأنه يقترح نقل عدة مهام تنفيذية، إلى جانب الموارد المرتبطة بها، من إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال إلى إدارة الدعم العملياتي.

21 - واستطرد الأمين العام قائلاً إن هذه المقترحات تبيّن، في جميع أبواب الميزانية، كيف يجري تحويل القوة العاملة في المنظمة بما يتماشى مع استراتيجيتها العالمية لاستخدام البيانات. فمن خلال إعادة الانتداب، تخطط المنظمة لإعادة التركيز على إدارة البيانات وتحليلها، من أجل تعزيز عملها المعياري والاستشاري. وتستفيد المقترحات كذلك بالدروس المستقاة من الاستجابة للجائحة، ولا سيما اغتنام فرص "الوضع الطبيعي التالي"، بمزيد من التعاون الافتراضي، وتقليل السفر، وتعزيز استخدام التكنولوجيا.

22 - وأوضح أن المنظمة تسير على مسار إيجابي يؤدي إلى تحقيق التكافؤ بين الجنسين. إذ تحقق هذا التكافؤ في أوساط القيادة العليا لأول مرة في تاريخ المنظمة، قبل سنتين من الموعد المحدد. وعلى صعيد الأمانة العامة، ارتفعت نسبة النساء في الفئة الفنية والفئات العليا إلى أكثر من 42 في المائة، بعد أن كانت 37 في المائة في عام 2017، وهو ما يمثل زيادة سنوية قدرها 15 في المائة.

23 - وفيما يتعلق بالجهود الرامية إلى ضمان تمثيل جغرافي أكثر إنصافاً في الأمانة العامة، أعلن أنه تحقّقت نتائج ذات دلالة، على الرغم من تباطؤ وتيرة التوظيف في السنوات الأخيرة بسبب القيود المفروضة على التوظيف بقصد إدارة حالة السيولة غير المستقرة وبسبب التغييرات التي طرأت على سن التقاعد. فخلال الفترة بين عامي 2016 و 2021، انخفض عدد البلدان الممثلة تمثيلاً ناقصاً بنسبة تناهز 20 في المائة من 44 بلداً إلى 36 بلداً. وستواصل المنظمة تحسين التمثيل الجغرافي، وهو إحدى أولوياته العليا. وأعرب عن أمله في أن يؤدي تحسُّن حالة السيولة في المنظمة إلى تجنب الحاجة إلى فرض مزيد من القيود على التوظيف. وقد أظهرت التجربة أن تخفيف القيود المفروضة على التوظيف ليس له تأثير مباشر على معدلات الوظائف الشاغرة.

24 - وأعرب عن سروره لأن الدول الأعضاء استجابت، خلال الجزء الثاني من الدورة السادسة والسبعين المستأنفة، لنداءاته لمعالجة بعض المشاكل الهيكلية التي تؤثر على حالة السيولة في عمليات الميزانية العادية. ومن شأن زيادة مستوى صندوق رأس المال المتداول بمقدار 100 مليون دولار، باستخدام أرصدة قابلة للإعادة إلى الدول الأعضاء في عام 2023، أن تزيد بشكل دائم من احتياطيات السيولة لدى المنظمة وتجنب أزمة سيولة ناجمة عن إعادة مبلغ كبير من الأموال غير المنفقة - وهي أموال لم تُنفق لأن المنظمة لم تتلقها في المقام الأول - إلى الدول الأعضاء في عام 2023. وأعرب عن أمله في أن تنظر اللجنة في هذه الممارسة، التي هي واحدة من أكثر أنظمة الميزانية التي صادفها خلال حياته المهنية الطويلة في الخدمة المدنية سخفاً.

25 - واستدرك قائلاً إن كثيراً من مقترحاته لتحسين الحالة المالية للمنظمة لم تلقَ قبولاً. ولذلك، من المهم مراقبة حالة السيولة عن كثب. فحتى الآن في عام 2022، كان مستوى المدفوعات المقبوضة أقل من التقديرات بأكثر من 260 مليون دولار، على الرغم من قيام عدد أكبر من الدول الأعضاء بالتسديد في وقت أسبق من ذي قبل. واضطرت الأمم المتحدة إلى الاقتراض من صندوق رأس المال المتداول للمرة الأولى في أيلول/سبتمبر 2022، في حين كانت أجَّلت الاقتراض في عام 2021 إلى تشرين الثاني/نوفمبر. ولم يتجاوز ما تم تحصيله نسبة 71,9 في المائة من الأنصبة السنوية حتى 30 أيلول/سبتمبر 2022، بانخفاض عما نسبته 82,6 في المائة في عام 2021. وأعرب عن أمله في أن يرتفع مستوى المدفوعات المقبوضة في الربع الأخير وألا تزيد متأخرات نهاية العام مرة أخرى. ونوَّه إلى أن الدول الأعضاء، في عام 2021، حشدت جهودها بفعالية استجابة لأزمة السيولة، وأعرب عن أمله في أن تستمر هذه الجهود، نظراً لاستمرار الخطر.

26 - وشكر الدول الأعضاء التي غيرت أنماط الدفع الخاصة بها استجابة لنداءاته، وأشار إلى أنه في عام 2022، دفعت 53 دولة عضواً في غضون أول 30 يوماً من العام، وهو أعلى رقم منذ 20 عاماً. ودعا المزيد من الدول الأعضاء إلى الدفع في وقت مبكر، من أجل تخفيف الضغط على احتياطيات السيولة وتمكين المنظمة من إنفاق الأموال عند الضرورة، دون خوف من تعطيل العمليات.

27 - وأوضح أن أنماط الإنفاق في المنظمة، نتيجة لأنماط التسديد التي لا يمكن التنبؤ بها، لا تعطي مؤشراً موثوقاً لاحتياجاتها الفعلية على مدار العام، مما يجعل تخطيط السيولة أكثر صعوبة. ويؤدي عجز المنظمة عن إنفاق الأموال عند الاقتضاء، بسبب عدم تلقيها المدفوعات في الوقت المحدد، إلى قصور في تنفيذ البرامج وإلى رد المبالغ إلى الدول الأعضاء، حتى تلك التي لم تسدد اشتراكاتها. وحتى بعد الاحتفاظ بمبلغ 100 مليون دولار لصندوق رأس المال المتداول، ستعيد المنظمة 179 مليون دولار إلى الدول الأعضاء كرصيد دائن من أنصبتها المقررة لعام 2023، وهو وضع من شأنه أن يؤثر على السيولة لدى المنظمة. ولذلك، من المهم تحصيل الاشتراكات في أقرب وقت ممكن في عام 2023.

28 - ونبَّه إلى أن معرفة الوقت الذي يحتمل أن تسدد فيه الدول الأعضاء اشتراكاتها أمر مهم لأغراض التخطيط، ولا سيما في النصف الثاني من العام. ولذلك فهو يحث الدول الأعضاء على إخطار المنظمة بالموعد الذي تعتزم فيه الدفع. وأعلن عن انضمام العديد من الدول الأعضاء إلى مبادرة "التعهُّد بمدفوعات يمكن التنبؤ بها"، التي أطلقتها الدنمارك والمغرب في أيلول/سبتمبر 2022، والتي من شأنها أن تساعد في إدارة السيولة لدى المنظمة. وأضاف أنه كلما كانت الأمانة العامة أكثر يقيناً بشأن توقيت الاشتراكات المقبلة وحجمها، زادت ثقتها في أنها تستطيع تخصيص الأموال لتنفيذ برنامج عملها. وقد أثر استمرار عدم اليقين المالي للمنظمة في السنوات الأخيرة في قدرتها على تحقيق النتائج. ومن شأن زيادة استقرار الوضع المالي أن تمكّنها من التركيز على التحديات الكبيرة التي تواجهها.

29 - وأعرب الأمين العام، في ختام بيانه، عن أمله في أن تدعم الدول الأعضاء مقترحاته المتعلقة بالميزانية البرنامجية لعام 2023 من أجل إعداد المنظمة للاستجابة بشكل أفضل لاحتياجات الحكومات والشعوب ومطالبها. وأعرب عن ارتياحه للإنجازات التي تحققت بفضل التغييرات التي أدخلت على دورة الميزانية، وشكر الدول الأعضاء على دعمها وتعليقاتها القيّمة التي كانت حاسمة في تحسين شكل وثيقة الميزانية البرنامجية. وأعرب عن ثقته، مع اقتراب الفترة التجريبية لدورة الميزانية السنوية من نهايتها، في أن المنظمة يمكن أن تعوّل على الدول الأعضاء للمضي قدماً في الإصلاحات التي بدأت في هذا الصدد، والتي أحدثت فرقاً حقيقياً. ورحب بهذه الفرصة للتواصل مع الدول الأعضاء وأكد لها أن كبار مديريه سيدعمون مداولاتها بشأن المقترحات.

30 - **السيد بشار بونغ** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض التقرير الأول للجنة الاستشارية عن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 (A/77/7)، فقال إن الأمين العام اقترح ميزانية لعام 2023 تبلغ 3,2 بلايين دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، ويشمل ذلك مبلغاً قدره 767 مليون دولار للبعثات السياسية الخاصة، وهو ما يمثل زيادة قدرها 102 مليون دولار، مقارنةً باعتماد عام 2022. ويبلغ مجموع تقديرات الموارد الخارجة عن الميزانية ما مقداره 13 بليون دولار، أي ما يمثل انخفاضاً صافياً قدره 127 مليون دولار مقارنةً بالتقديرات لعام 2022. وستعرض العناصر الإضافية التي من شأنها أن تؤثر على المستوى العام للموارد المطلوبة لعام 2023، مثل مشاريع البناء الجارية، في وقت لاحق من الدورة. وقد أشار الأمين العام إلى أن الميزانية البرنامجية النهائية من المرجح أن تبلغ 3,4 بلايين دولار.

31 - وتابع قائلاً إنه ينبغي تنفيذ توصيات الهيئات الرقابية التي وافقت عليها الجمعية العامة. وأضاف أن هناك بعض التكامل بين النتائج التي توصلت إليها اللجنة الاستشارية وتوصيات مجلس مراجعي الحسابات لعام 2021؛ ومن شأن هذا التكامل أن ييسر مداولات اللجنة الخامسة.

32 - وفيما يتعلق بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، أوضح أن اللجنة الاستشارية أخذت في الاعتبار نمط الإنفاق من عام 2017 إلى عام 2021 وترى أن المبالغ المقترحة - التي تستند أساساً إلى زيادة محتملة في الطلب على الرعاية الطبية في عام 2023 بسبب تأجيل الرعاية نتيجة للجائحة، مع زيادة هامشية في عدد المشاركين - ليست مدعمة بأدلة كافية.

33 - وفيما يتعلق بالأمن السيبراني، قال إن اللجنة الاستشارية تشير إلى تعليقات اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة بشأن ارتفاع مستوى المخاطر المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتشدّد على أهمية زيادة الجهود الرامية إلى منع وقوع الحوادث وكفالة القدرة المناسبة على الصمود وعلى التعافي من الكوارث في المستقبل.

34 - وأضاف أن اللجنة الاستشارية توصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم مقترحاً، لكي تنظر فيه الجمعية وتوافق عليه في مشروع الميزانية المقبلة، بشأن مفهوم تقديم الخدمات المحسن الذي تعتزم الأمانة العامة وضعه. وقال إن هذا المقترح ينبغي أن يتضمن معلومات شاملة عن الغرض من المفهوم والمبادئ التي يقوم عليها، وعن تعيين مقدِّمي الخدمات والخدمات المراد تقديمها، وعن الخطط والجدول الزمني للتنفيذ، وعن المكاسب المتوقع تحقيقها في الكفاءة من المفهوم وتأثيره في الميزانية. وينبغي أن يتضمن الاقتراح أيضاً الدروس المستفادة من نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي.

35 - واستطرد قائلاً إنه على الرغم من إصدار سياسة جديدة لاسترداد التكاليف في كانون الأول/ديسمبر 2021، لا تزال نُهُج مختلفة لاسترداد التكاليف سائدة. وتأمل اللجنة الاستشارية أن يجري تعميم نهج موحد لاسترداد التكاليف على نطاق الأبواب المعنية من الميزانية، حسب الاقتضاء، بناءً على معدلات واقعية للتكاليف ومؤشرات الأداء وعبء العمل وأفضل الممارسات. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يدرج بانتظام في مقترحات الميزانية المقبلة توزيعاً أكثر تفصيلاً للموارد الخارجة عن الميزانية وبيانات واضحة عن التبرعات، وتكاليف دعم البرامج، واسترداد التكاليف، وتقاسم التكاليف، مع تحديد الخدمات المقدمة إلى مختلف الكيانات.

36 - ومضى يقول إن اللجنة الاستشارية تلاحظ الزيادة المستمرة في ملاك موظفي نظام المنسقين المقيمين، بما في ذلك الوظائف من الرتب العليا، وإدراج الموارد المعبأة محلياً كمصدر للتمويل، وتوصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام تحليل الميزانية الكاملة لنظام المنسقين المقيمين وتقديمها، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بترتيب تقاسم التكاليف ذي الصلة، من خلال إجراءات الميزانية المعمول بها، تمهيداً لإمكانية النظر فيها من قِبل آلية موحدة للرقابة الحكومية الدولية.

37 - وأعرب عن ثقة اللجنة الاستشارية بأن كيانات الأمانة العامة ستعمل، بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة، على توحيد الجهود المبذولة على نطاق المنظومة وتحسين التنسيق بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما بالنسبة لأكثر البلدان ضعفاً، بما في ذلك أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية. وأضاف أن اللجنة توصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى نظام المنسقين المقيمين توحيد المعلومات المتعلقة بالموارد المتاحة على نطاق المنظومة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على الصعيد القطري وإتاحة هذه المعلومات للدول الأعضاء، وأن تطلب الجمعية تزويدها بمعلومات مستكملة في هذا الصدد في سياق عرض الميزانية البرنامجية المقبل.

38 - وفيما يتعلق بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى، أعرب عن تأكيد اللجنة الاستشارية مجدَّداً توصيتها بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم في الميزانيات البرنامجية المقترحة في المستقبل معلومات مفصَّلة عن المبادرات المتخذة على نطاق المنظومة بأسرها فيما يتعلق بالمسائل الإدارية والمتصلة بالميزانية، والرامية إلى توطيد المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة وتحسين التنسيق، بما في ذلك ترتيبات استرداد التكاليف وتقاسم التكاليف.

39 - وأردف قائلاً إن اللجنة الاستشارية ترى أن المقترحات المتعلقة بالوظائف ينبغي أن يدعمها تحليل منهجي لعبء العمل يستند إلى مؤشرات عبء العمل والتحديد المناسب لمسارات العمل، مع كفالة أن تعكس جميع التغييرات الهيكلية وعمليات إعادة التصنيف وإعادة الندب المقترحة للمهام التطبيق المتسق للسياسات والمعايير التي تحكم الهياكل التنظيمية وتصنيف الوظائف، وفقاً لمعايير لجنة الخدمة المدنية الدولية ذات الصلة.

40 - ورأى أن وثيقة الميزانية لا تتضمن معلومات ومبررات كافية فيما يتعلق بجميع الوظائف المقترحة، بما في ذلك وظائف الاستعاضة عن الموظفين الغائبين والوظائف المستمرة، التي ستموَّل في إطار المساعدة المؤقتة العامة. وقال إن اللجنة الاستشارية تلاحظ أن هذه الوظائف تشكِّل جزءاً من القوة العاملة في المنظمة، ولكي تحصل على استعراض شامل للاحتياجات من الموظفين، فهي توصي الجمعيةَ العامة بأن تطلب إلى الأمين العام إدراج جميع وظائف المساعدة المؤقتة العامة كفئة فرعية تحت بند الموارد المتصلة بالوظائف، في الأبواب المعنية من مشاريع الميزانية المقبلة، مشفوعة بمعلومات مفصلة حسب الرتب والمستويات والمهام وتاريخ شغل الوظيفة ومدتها.

41 - وأضاف أن اللجنة الاستشارية تلاحظ وجود درجة من عدم الاتساق في استخدام المصطلحات وفي معدلات الشغور المقترحة لإعادة تصنيف المهام وعمليات إعادة الانتداب والتحويل والنقل (بما في ذلك الجغرافي) عبر أبواب الميزانية، وتوصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يكفل تطبيق معدل شغور نسبته 50 في المائة بشكل متسق على الوظائف الثابتة والمؤقتة الجديدة، بما في ذلك إعادة التوزيع بين مركزي عمل؛ وعمليات تحويل الوظائف

بما فيها الوظائف الممولة من موارد خارجة عن الميزانية؛ وإعادة التصنيف وإعادة الندب مع إجراء تغيير في توصيفات الوظائف وشبكاتها.

42 - وأعرب عن أمل اللجنة الاستشارية في أن يضاعف الأمين العام جهوده الرامية إلى تحقيق التمثيل الجغرافي العادل، مع التركيز بوجه خاص على الدول الأعضاء غير الممثَّلة أو الممثَّلة تمثيلاً ناقصاً بين الموظفين، وذلك تمشياً مع الفقرة 3 من المادة 101 من ميثاق الأمم المتحدة. ولتحسين الرصد، رأى أنه ينبغي تقديم معلومات مفصَّلة عن التمثيل الجغرافي والإقليمي وعن توزيع الموظفين حسب الجنسية ونوع الجنس في إطار كل باب من أبواب الميزانية على مدى السنوات الخمس الماضية، وكذلك عن حالات التقاعد المقبلة، ولا سيما بالنسبة لوظائف الفئة الفنية والفئات العليا.

43 - ومضى يقول إن اللجنة الاستشارية، في سياق نظرها في مختلف أبواب الميزانية، لاحظت أن عدة استعراضات، ومنها استعراضات داخلية، قيد الإجراء أو من المقرر إجراؤها. وتوصي اللجنة الاستشارية بإجراء المزيد من الاستعراضات والتقييمات، في حدود الموارد المتاحة، وخاصةً بالنسبة للبرنامج العادي للتعاون التقني، وإدارة التواصل العالمي، ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة). وتوصي اللجنة الاستشارية أيضاً بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام وضع معايير وترتيبات للاستعراضات المقبلة، بمشاركة كيانات مستقلة، بغية تجنب تضارب المصالح وكفالة الحياد.

44 - وفيما يتعلق بالأونروا، أعرب عن موافقة اللجنة الاستشارية على التحويلات المقترحة، واستدرك قائلاً إنها تلاحظ أنه كان بالإمكان بدلا من ذلك زيادة التركيز على اقتراح وظائف جديدة تتعلق بعمليات الأونروا، في مجالات منها الصحة والتعليم والخدمات الغوثية والاجتماعية والتمويل البالغ الصغر والهياكل الأساسية وتحسين المخيمات.

45 - وفيما يتعلق بمكتب مكافحة الإرهاب، قال إن اللجنة الاستشارية تتفق مع معظم المقترحات ولكنها ترى أنه ينبغي اتباع نهج تدريجي وحذر فيما يتعلق بالتحويل المقترح لوظائف مؤقتة ممولة من موارد خارجة عن الميزانية إلى وظائف ثابتة ممولة من الميزانية العادية، وتلاحظ في الوقت نفسه أن الموارد الخارجة عن الميزانية ستظل تشكل مصدراً مهماً من مصادر التمويل. وفيما يتعلق بمكتب المنسق الخاص المعني بتحسين جهود الأمم المتحدة في مجال التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين، قال إن اللجنة الاستشارية، بالنظر إلى الدور التنسيقي الذي يضطلع به المكتب على نطاق المنظومة، ترى أنه ينبغي تقاسم التكاليف المتعلقة بموارده مع مصادر التمويل الأخرى، بما في ذلك الموارد الأخرى المقررة والموارد الخارجة عن الميزانية، وكذلك مع كيانات منظومة الأمم المتحدة. وينبغي للأمين العام أن يستكشف إمكانية دمج مكتب المنسق الخاص مع مكتب المدافعة عن حقوق الضحايا لضمان الاستجابة بصورة شاملة للاستغلال والانتهاك الجنسيين.

46 - وأشار، في إطار الباب 24، حقوق الإنسان، إلى ملاحظة اللجنة الاستشارية أن مقترح الميزانية، استناداً إلى تفسير الأمانة العامة للملاحظات التي أبدتها اللجنة في تقريرها السابق (A/76/7)، يتضمن احتياجات مسبقة تحسباً للولايات المتوقع أن تنشئها الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان في عام 2023 ("تركيز صرف الموارد في بداية الفترة"). وستنظر اللجنة الاستشارية في هذه الموارد في سياق التقرير المتعلق بالتقديرات المنقحة الناتجة عن القرارات والمقررات التي اتخذها مجلس حقوق الإنسان في دوراته العادية التاسعة والأربعين والخمسين والحادية والخمسين ودورتيه الاستثنائيتين الرابعة والثلاثين والخامسة والثلاثين (A/77/7/Add.27).

47 - وأضاف أن اللجنة الاستشارية، في الوقت نفسه، ترى أن توظيف قوة عاملة والاحتفاظ بها لأجل طويل في مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان من شأنهما أن يؤديا إلى الاستقرار التشغيلي والإداري. ونوّه إلى أن اللجنة الاستشارية أبدت ملاحظات مماثلة في إطار أبواب أخرى وأشارت إلى ضرورة معالجة حالة بعض موظفي المساعدة المؤقتة العامة والموظفين المتعاقدين محلياً الذين ظلوا في الخدمة لفترات طويلة من الزمن دون عقود مستقرة.

48 - وأردف قائلاً إنه لم يتم، حتى الآن، تحديد أي وفورات محقَّقة من أوجه الكفاءة أو تحويلها إلى حساب الأمم المتحدة للتنمية. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يعرض في مشروع الميزانية المقبل خيارات لترتيبات تمويل حساب التنمية، بغية الوصول إلى مستوى موارد لا تقل نسبته عن 0,5 في المائة من مقترح الميزانية الإجمالي.

49 - واختتم بيانه قائلاً إن توصيات اللجنة الاستشارية سيترتب عليها تخفيض عام في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 قدره 50,7 مليون دولار، بما يشمل تعديلاً فنياً قدره 35 مليون دولار يتعلق بمقترح "تركيز صرف الموارد في بداية الفترة" للمفوضية.

50 - **السيدة نديايي** (وكيلة الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية): عرضت تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم المرأة والسلام

والأمن في البعثات الميدانية: الانتخابات والتحولات السياسية (A/77/83)، فقالت إن التقييم ركز على النتائج المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن التي تحققت في سياق العمليات الانتخابية والتحولات السياسية عبر الركائز الثلاث ذات الصلة بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، والمتمثلة في المشاركة والحماية والوقاية. وشمل التقييم ثلاث عمليات لحفظ السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي، وثلاث بعثات سياسية خاصة في أفغانستان والصومال والعراق. ووجد المكتب أن العوامل الهيكلية والنظمية، في جميع هذه البلدان الستة، تعيق مشاركة المرأة على قدم المساواة في الحياة العامة والسياسية، وتمنعها من المشاركة في التصويت، ومن إجراء حملات ناجحة.

51 - وأضافت أن انعدام الأمن والعنف السياسي الذي يستهدف المرأة، في جميع البلدان الستة، لا يزالان مرتفعين أو يتجهان نحو الارتفاع. وتبذل عمليات حفظ السلام المكلفة بولايات الحماية جهوداً لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في أنشطتها، ولكنها لا تصل إلى حد التصدي للعنف البدني وغير البدني ذي الدوافع السياسية الذي يستهدف المرأة في سياق الانتخابات. فانخفضت نسبة المقترعات، وتواجه النساء تحديات خاصة في ممارسة حقوقهن في التصويت. ويتفاقم الافتقار إلى الأمن الانتخابي المراعي للمنظور الجنساني بسبب قلة الدعم الذي تقدمه البعثات الستُّ إلى هيئات إدارة الانتخابات، وهو وضع يحدُّ من فعالية هذه البعثات في التخفيف من شعور المرأة المتزايد بعدم الأمان وعدم الثقة في العمليات الانتخابية.

52 - واستطردت قائلة إن أكبر تأثير للبعثات هو في الدعوة إلى تنفيذ الحصص الجنسانية بشكل متسق وقابل للإنفاذ ودعم هذا التنفيذ باعتبارها أكثر التدابير الخاصة المؤقتة فعالية لزيادة النسبة المئوية للمرشحات والمسؤولات المنتخبات أو الحفاظ عليها. ومع ذلك، تواجه المرأة، بعد انتخابها، تحديات كبيرة في حشد الدعم للقوانين الرامية إلى النهوض بالمساواة بين الجنسين، وهي حالة تؤكد الحاجة إلى إحداث تغييرات أوسع نطاقاً على الأصعدة الاجتماعية والثقافية والأمنية.

53 - وأوضحت أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية قد أوصى بأن تضع البعثات تدابير لكل من الوقاية في الأجل الطويل والحماية في الأجل القصير من أجل التصدي للعنف السياسي الذي يستهدف المرأة؛ وأن تضع استراتيجيات خاصة بكل بعثة، تستند إلى التحليل القائم على الأدلة للسياق القطري المحدد، من أجل تعزيز المشاركة السياسية والتمثيل السياسي للمرأة؛ وأن تقوم بتنسيق استراتيجية استخدام البيانات، والدعوة، ودعم الجهود مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية ذات الصلة بغية تعزيز تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

54 - واختتمت كلمتها بالإشارة إلى أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية قدم أيضاً إلى إدارة عمليات السلام وإدارة بناء السلام والشؤون السياسية توصية تدعوهما إلى دعم وتنسيق الجهود التي تبذلها البعثات فيما يتعلق بقضايا المرأة والسلام والأمن في سبيل تعزيز التعلم وإتاحة تبادل المعارف.

55 - **الرئيس:** وجه الاهتمام إلى تقرير لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثانية والستين (A/77/16)، وتقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة عن الرقابة الداخلية: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 (A/77/85)، وتقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "إدارة استمرارية تصريف الأعمال في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة" (JIU/REP/2021/6)، المحال إلى الجمعية العامة بواسطة مذكرة من الأمين العام (A/77/256)، فضلاً عن تعليقات الأمين العام ومجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق على تقرير وحدة التفتيش المشتركة، على النحو الوارد في مذكرة الأمين العام بشأن هذه المسألة (A/77/256/Add.1).

56 - **السيد خان** (باكستان): تكلم باسم مجموعة الـ 77 والصين، فقال إن المجموعة تعيد تأكيد دعمها للجنة البرنامج والتنسيق باعتبارها الهيئة الفرعية الرئيسية للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لشؤون التخطيط والبرمجة والتقييم والتنسيق. وأضاف أن المشاركة الشخصية للخبراء الوطنيين، وتوفير خدمات الترجمة الشفوية، والأسبوع الإضافي المخصص لوقت الاجتماعات وفقاً لقرار الجمعية العامة 236/76 كان لها أثر إيجابي على عمل اللجنة في دورتها الثانية والستين.

57 - وأعرب عن قلق المجموعة لأن الميزانية البرنامجية قد أعِدَّت وحُللت وعُرضت دون الاستناد إلى خطة برنامجية متفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي، وهو نهج يتعارض مع الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم. وذكر أن المجموعة، مع اقتراب الفترة التجريبية لدورة الميزانية السنوية من نهايتها واقتراب موعد اتخاذ الدول الأعضاء قراراً بشأن كيفية عرض الميزانيات المقبلة وتوقيت عرضها، تود أن تؤكد أهمية الحفاظ على تخطيط البرامج باعتباره حجر الزاوية في عملية الميزانية البرنامجية برمتها.

58 - ومضى يقول إن المجموعة تلاحظ مع القلق أن لجنة البرنامج والتنسيق لم تقدم توصيات بشأن عدد من البرامج بسبب عدم التوصل إلى توافق في الآراء. وتشير المجموعة إلى الولاية الواضحة المحددة في الفقرة 16 من القرار 236/76 وفي الفقرة 9 من القرار 243/75، اللتين تنصان على أنه إذا لم تتمكن لجنة البرنامج والتنسيق من تقديم استنتاجات وتوصيات بشأن برنامج فرعي أو برنامج معين، فإن الجلسة العامة أو اللجنة الرئيسية المعنية تنظر في هذا البرنامج الفرعي أو البرنامج في أقرب فرصة ممكنة من أجل تقديم توصيات إلى اللجنة الخامسة في موعد لا يتجاوز أربعة أسابيع بعد بدء الدورة.

59 - وأعرب عن سرور المجموعة لأنه تقرَّر إجراء مشاورات غير رسمية بشأن الخطة البرنامجية قبل النظر في الأبواب المقابلة من الميزانية. فعلى الرغم من أن المناقشات بشأن الخطة البرنامجية والميزانية البرنامجية وثيقة الصلة، فإنها ليست متماثلة. ولن يتسنى التوصل إلى اتفاق بشأن أبواب الميزانية بالنسبة للبرامج التي لا تتناولها توصيات لجنة البرنامج والتنسيق دون الاتفاق مسبقاً على البرامج ذاتها.

60 - وتابع كلامه قائلاً إن الميزانية البرنامجية التي توفر قاعدة الموارد اللازمة لكي تضطلع المنظمة بدورها وتنفذ ولاياتها، ليست مجرد أداة مالية ومحاسبية، إنما هي انعكاس لرؤية الأمين العام الاستراتيجية لتنفيذ الولايات والوفاء بالأولويات التي تتفق عليها الدول الأعضاء. ولذلك فإن المجموعة ملتزمة بضمان وضع الميزانية في صيغتها النهائية في الوقت المناسب. وينبغي أن تتقيد الأمانة العامة وجميع الدول الأعضاء تقيداً صارماً بمقررات الجمعية العامة. وينبغي عدم إدخال أي تغييرات على المنهجية والإجراءات والممارسات المتبعة في الميزانية، أو على النظام المالي، دون استعراض مسبق من الجمعية العامة وموافقة الجمعية على هذه التغييرات.

61 - وأعرب عن اتفاق المجموعة مع اللجنة الاستشارية، رغم اعترافها بالجهود التي يبذلها الأمين العام لتحسين عرض الميزانية البرنامجية، على أن هناك مجالاً لإدخال مزيد من التحسين، مثلا فيما يتعلق بعرض المنجزات المستهدفة لجميع البرامج، ضماناً لأن تكون الميزانية قائمة على النتائج وتعكس الولايات القائمة.

62 - وأعرب عن تقدير المجموعة للجهود التي يبذلها الأمين العام لتعزيز إدارة المؤتمرات وزيادة الإنتاجية في خدمات الوثائق والترجمة، على النحو الذي كلفته به الجمعية العامة، كما أعرب عن ترحيبها بالملاحظات والتوصيات التي قدمتها اللجنة الاستشارية في هذا الصدد.

63 - وفي ختام كلمته قال إن المجموعة لاحظت وجود تباينات في معدلات الشغور الفعلية بين أبواب الميزانية. وقد أثرت حالة السيولة في المنظمة على القيام بالتوظيف في الوقت المناسب. ورأى أنه، مع تحسن الحالة المالية والتخفيف من تجميد التوظيف، ينبغي ملء الوظائف الشاغرة بأسرع ما يمكن، مع مراعاة التمثيل الجغرافي العادل.

64 - **السيد غفور** (سنغافورة): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقال إن الميزانية البرنامجية المقترحة تجري مناقشتها على خلفية من التحديات العالمية المتفاقمة، بما في ذلك التوترات الجغرافية السياسية وتغير المناخ والجائحة. وأضاف أن لهذه التحديات تأثيراً خاصاً على البلدان النامية وأنها تشكل عقبة متزايدة أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

65 - واستطرد قائلاً إن الأمم المتحدة توفر منبراً للدول الصغيرة والنامية للإعراب عن احتياجاتها وشواغلها وأولوياتها. ولكي تفعل المنظمة المزيد، يجب أن تكون ميزانيتها واقعية وموجهة نحو تحقيق النتائج. ومن غير المناسب تقديم مطالب إلى المنظمة، مع السعي في الوقت نفسه إلى إجراء تخفيضات تعسفية في الميزانية المقترحة وحجب الاشتراكات أو التهديد بحجبها. فالمنظمة تحتاج إلى موارد كافية لكي تكون أكثر فعالية وتفي بولاياتها. وفي الوقت نفسه، فإن استخدام الموارد بطريقة فعالة ومسؤولة والتقيد بالشفافية والمساءلة الكاملتين أمام الدول الأعضاء أمران أساسيان لتحقيق هذه الغاية.

66 - وأعرب عن تقدير الرابطة لاستمرار الأمين العام في بذل جهوده الرامية لتحسين عرض الميزانية البرنامجية المقترحة. واستدرك قائلاً إنها تلاحظ إشارة اللجنة الاستشارية إلى أن بعض المقترحات الواردة في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 مماثلة لتلك الواردة في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022، وبالتالي قد لا تعكس الاحتياجات الفعلية لعام 2023. ولضمان تلبية احتياجات الدول الأعضاء والوفاء بأولوياتها، ينبغي أن ترتبط الموارد ارتباطاً واضحاً بإطار للميزنة القائمة على النتائج وأن تمثل الولايات القائمة. وأعرب عن أمل الرابطة في أن تواصل الأمانة العامة تحسين عرض المنجزات المستهدفة في مشاريع الميزانية المقبلة.

67 - ومضى يقول إن التقديرات الأولية لتمويل البعثات السياسية الخاصة تبلغ أكثر من 767 مليون دولار، أي ما تزيد نسبته عن 23 في المائة من الميزانية المقترحة لعام 2023. وقد حان الوقت لكي تُجري الجمعية العامة مناقشة جادة بشأن ترتيبات تمويل البعثات السياسية الخاصة مقارنةً بترتيبات تمويل الأولويات الإنمائية الأخرى.

وتكتسي هذه المناقشة أهمية بالنظر إلى الإصلاح الجاري في هيكل السلام والأمن. وفي ختام كلمته أعرب عن تطلُّع الرابطة إلى إجراء مناقشة قوية بشأن تمويل البعثات السياسية الخاصة ودعمها خلال نظر اللجنة في هذه البعثات في وقت لاحق من الدورة.

68 - **السيد غونزاتو** (ممثل الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقباً): تكلم أيضاً باسم البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وهي ألبانيا وأوكرانيا وتركيا والجبل الأسود وجمهورية مولدوفا وصربيا ومقدونيا الشمالية؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب، البوسنة والهرسك؛ مضافاً إليها أندورا وجورجيا وسان مارينو وموناكو، فقال إن الأمم المتحدة يلزم أن تتصدى للتحديات العالمية غير المسبوقة بطريقة مرنة وإن كانت متكاملة. وتقع على عاتق اللجنة مسؤولية ضمان أن يكون لدى المنظمة الوسائل التي تلزمها للوفاء بالولايات التي حددتها الدول الأعضاء.

69 - وأعرب عن تأييد الاتحاد الأوروبي لدعوة الأمين العام إلى توفير تمويل مستدام، على النحو الوارد في تقريره المعنون "خطتنا المشتركة" (A/75/982)، وعن إشادته بجهوده المتواصلة لجعل الميزنة أكثر فعالية وكفاءة وتوجُّهاً نحو تحقيق النتائج وأكثر شفافية وتركيزاً على الأشخاص الذين تخدمهم المنظمة.

70 - وأعرب عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بالتغييرات التي أدخلت لمعالجة التجزئة في عرض الموارد، من خلال "تركيز صرف الموارد في بداية الفترة" بالنسبة للولايات المتكررة لمجلس حقوق الإنسان. وأوصى الأمانة بمواصلة السعي إلى تحقيق قدر أكبر من الشفافية لضمان أن تقدم الميزانيات صورة دقيقة للموارد اللازمة لتنفيذ الولايات.

71 - وأردف قائلاً إن عملية التخطيط والميزنة ينبغي أن تتيح للأمين العام مرونة كافية لوضع الاستراتيجيات والإدارة بهدف تحسين الأداء والنتائج. وشدَّد على ضرورة تنفيذ إصلاحات الأمين العام تنفيذاً كاملاً وتحقيق الأهداف المرجوَّة منها في سبيل تحقيق الهدف المشترك المتمثل في أن تعمل المنظمة بشكل أفضل من أجل الجميع وأن تسمح بمشاركة الشباب على نحو هادف ومتنوع وفعال. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يؤيد خطة الإصلاح والجهود الرامية إلى زيادة مساءلة مديري البرامج. وقد عززت دورة الميزانية السنوية بالفعل ثقافة الأداء، وحسَّنت مرونة المنظمة في أثناء الجائحة، وعززت قدرتها على الاستجابة السريعة.

72 - واستدرك قائلاً إن المنظمة لا يمكنها أن تحقق نتائج ما لم تتوافر لديها سيولة كافية. وفي حين يرحب الاتحاد الأوروبي بالتحسن الذي طرأ مؤخراً على حالة السيولة، فإنه سيستمر في التحلي باليقظة. ويجب على الدول الأعضاء أن تفي بمسؤوليتها الجماعية عن دفع اشتراكاتها بالكامل وفي حينها. وأضاف أن الواجب الرئيسي للجنة يتمثل في تمكين المنظمة من تنفيذ جميع الولايات التي أسندتها إليها الدول الأعضاء. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيسعى الاتحاد الأوروبي إلى اعتماد الخطة والميزانية البرنامجيتين في توقيت مناسب.

73 - وأثنى على عمل لجنة البرنامج والتنسيق، وأشار إلى أنها تمكنت من تقديم توصيات بشأن عدد أكبر من البرامج بسبب الترتيبات التي اتُّخِذت فيما يتعلق بدورتها الثانية والستين، وبفضل استعداد جميع الأعضاء للمشاركة بنشاط والتوصل إلى توافق في الآراء. وتابع قائلاً إن توافر وثائق الميزانية في الوقت المناسب بجميع اللغات الرسمية، بالإضافة إلى ذلك، قد يسر عمل اللجنة وأتاح إجراء مداولات متعددة اللغات وشاملة للجميع. وأكد أن الشيء نفسه ينطبق أيضاً على وثائق اللجنة الخامسة. وأعرب عن تقدير الاتحاد الأوروبي للجهود التي تبذلها دوائر اللغات لتطبيق الزيادة في معايير الإنتاجية، المعتمدة عملاً بقرار الجمعية العامة 252/75، وعن رغبته في التنويه بالمساهمة التي تقدمها هذه الدوائر في أعمال اللجنة الخامسة.

74 - وقال إن من دواعي الأسف أن لجنة البرنامج والتنسيق لم تتوصل إلى توافق في الآراء بشأن خمسة برامج هامة. وينبغي أن تكون الممارسة المتمثلة في الاعتماد على اللجان الرئيسية، التي لديها برامج عمل حافلة خاصة بها، لتقديم استنتاجات وتوصيات إلى اللجنة الخامسة، في حالة عدم توصل لجنة البرنامج والتنسيق إلى توافق في الآراء، استثناء وليس القاعدة. وحث لجنة البرنامج والتنسيق باسم الاتحاد الأوروبي على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن جميع البرامج في المستقبل، لضمان التمسك بدورها وعدم نقله إلى اللجان الرئيسية.

75 - واسترسل قائلاً إن الاتحاد الأوروبي سيسعى إلى كفالة أن تمكّن قرارات اللجنة الخامسة بشأن مقترحات الميزانية المقدمة من الأمين العام المنظمةَ من الاستمرار في الوفاء بالولايات الموكلة إليها فيما يتعلق بحقوق الإنسان والسلام والأمن والتنمية المستدامة. وسيولي الاتحاد الأوروبي اهتماماً خاصاً لتمويل الولايات المتعلقة بحقوق الإنسان، وحقوق النساء والفتيات، والمساعدة الإنسانية، التي أبرزت أهميتها الأساسية الحرب العدوانية الروسية غير المبرَّرة ضد أوكرانيا. واختتم كلمته بالإعراب عن قلق الاتحاد الأوروبي إزاء قدرة الأمم

المتحدة على تنفيذ هذه الولايات تنفيذاً كاملاً، وعن تصميمه على حماية البرامج المعنية وتحسينها. وقال إن الاتحاد، في الوقت نفسه، سيشجع على الاستخدام الفعال للموارد، بالنظر إلى أن الموارد المطلوبة لعام 2023 تمثل زيادة بنسبة 4,5 في المائة عن اعتمادات عام 2022.

76 - **السيدة تشاندا** (سويسرا): تكلمت أيضاً باسم ليختنشتاين، فقالت إنه مع انتهاء الفترة التجريبية لدورة الميزانية السنوية، يجب على الدول الأعضاء أن تقرر، في الدورة الحالية، ما إذا كانت ستواصل الأخذ بهذه الدورة. وأعربت عن تأييد الوفدين للإصلاحات الرامية إلى جعل الأمم المتحدة أكثر فعالية وكفاءة، وكذلك للمبادرات الرامية إلى تحديث هيكل الميزانية وإصلاحه. وقد أدى الانتقال إلى ميزانية سنوية إلى تقصير عملية الميزنة، مما يتيح للأمم المتحدة الاستجابة بسرعة أكبر للتحديات، وأدى إلى أن تصبح منظمة أكثر تركيزاً على النتائج، تزداد فيها مشاركة مديري البرامج ويؤدي التعلم المستمر إلى تنفيذ الولايات بمزيد من الفعالية. ويجب الآن السماح لهذه الإصلاحات بالنضوج، من أجل منح الموظفين فترة من الاستقرار. فأثمن أصول الأمم المتحدة يتمثل في مواردها البشرية، وتحفيز الموظفين هو القوة الدافعة للإصلاحات.

77 - وأردفت قائلة إن الوفدين ملتزمان بكفالة أن تتلقى ركيزة حقوق الإنسان والصكوك المرتبطة بها الموارد اللازمة من الميزانية العادية لتمويل تنفيذ الولايات المسندة من الدول الأعضاء. ومن شأن وجود ركيزة قوية لحقوق الإنسان أن يعزز أيضاً الروابط بين الركائز. وتواجه الميزانية المخصصة لأنشطة حقوق الإنسان تحديات خاصة في عام 2022، ويعوّل الوفدان على جميع الدول الأعضاء في إيجاد حل لضمان حصول ولايات حقوق الإنسان على الموارد الضرورية.

78 - وأضافت أن منع نشوب النزاعات والوساطة والمساءلة أمور بالغة الأهمية ويجب أن تحظى بالاهتمام والتمويل الملائمين. وقالت إن سويسرا وليختنشتاين تدعمان بقوة الجهود التي تُبذل للملاحقة القضائية على الجرائم الأشدّ خطورة وتعربان، لذلك، عن ترحيبهما بدمج الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011 دمجاً كاملاً في الميزانية العادية.

79 - وتوجهت بالشكر للدول الأعضاء على التزامها بدعم الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في مكتب الأمم المتحدة في جنيف، التي تمثل استثماراً في تعددية الأطراف ومن شأنها أن تكفل اتسام المنظمة بمزيد من الحداثة والفعالية والكفاءة، وأن يُحترم فيها الموظفون والبيئة والموارد المالية.

80 - وفي ختام بيانها قالت إن الدول الأعضاء وضعت أهدافاً طموحة. ولا بد من أن تسدّد اشتراكاتها بالكامل وفي الوقت المحدد لتمكين الأمم المتحدة من الوفاء بالولايات المسندة إليها.

81 - **السيد إيدوكبا** (نيجيريا): تكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقال إن المجموعة تلاحظ أن الميزانية المقترحة لعام 2023 تبلغ 3,22 بليون دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، بزيادة قدرها 102,4 مليون دولار مقارنةً بالاعتماد المخصص لعام 2022، ويرجع ذلك جزئياً إلى تحويل الوظائف وإدخال تغييرات منهجية على بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

82 - واستطرد قائلاً إن من غير المرجح، بالنظر إلى البيئة الاقتصادية العالمية غير المستقرة، أن تكون الميزانية المقترحة لعام 2023 قادرة على تلبية الاحتياجات المتزايدة للدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية. وأعرب عن أمل المجموعة في أن ترى مقترحاً للميزانية يأخذ في الاعتبار ما تبذله المنظمة من جهود لمساعدة الدول الأعضاء الأكثر ضعفاً على إعادة البناء بشكل أفضل. وأضاف أنه يجب تزويد الأمين العام بالموارد اللازمة للوفاء بالولايات التي تحددها الجمعية العامة، وبالأخص في أوقات عدم اليقين هذه، التي تُمثل فيها الأمم المتحدة الأمل الوحيد لكثير من البلدان النامية. وأعرب عن ارتياح المجموعة لإعادة المنظمة التأكيد على أن تنمية أفريقيا ستظل إحدى الأولويات.

83 - وأكَّد أن المجموعة ستبذل قصارى جهدها، خلال مداولات اللجنة، لضمان الموافقة على تخصيص موارد كافية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وموئل الأمم المتحدة، وأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، ودعم الأمم المتحدة لأفريقيا من خلال خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، وإدارة البناء والممتلكات. إذ يجب أن تكون مستويات الموارد متناسبة مع الولايات.

84 - وتابع قائلاً إن المجموعة تتطلع إلى استئناف مداولات اللجنة بشأن الاستثمار في الوقاية وبناء السلام، بما في ذلك الاقتراح الداعي إلى تخصيص اشتراكات مقررة لصندوق بناء السلام، بعد توافق الآراء التاريخي الذي تم التوصل إليه خلال المفاوضات الحكومية الدولية التي

عقدت في أيلول/سبتمبر 2022. وأعرب عن تأييد المجموعة بقوة لهذا الاقتراح لأن الصندوق يحتاج إلى مصدر تمويل أكثر قابلية للتنبؤ به وأكثر استدامةً ومرونة.

85 - وأردف قائلاً إن البعثات السياسية الخاصة هي من أكثر الأدوات فعالية في الحفاظ على السلام الدولي، ومع ذلك فإن اللجنة لم توفر لها الموارد المالية والبشرية الكافية. وأضاف أن اللجنة، خلال الدورة السادسة والسبعين، بلجوئها إلى الاكتفاء بقبول توصيات اللجنة الاستشارية، حرمت الجمعية العامة من فرصة توفير الموارد الكافية للبعثات السياسية الخاصة.

86 - ورأى أن تمديد الدورة الثانية والستين للجنة البرنامج والتنسيق كان له أثر إيجابي، كما يتضح من عدد البرامج التي توصلت لجنة البرنامج والتنسيق بشأنها إلى توافق في الآراء. وقال إن المجموعة تؤكّد مجدَّداً دعمها للجنة البرنامج والتنسيق بوصفها الهيئة الفرعية الرئيسية للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لشؤون التخطيط والبرمجة والتقييم والتنسيق، ولكن القلق يساورها لعدم تمكُّن لجنة البرنامج والتنسيق من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن جميع البرامج. وأشار باسم المجموعة إلى قواعد وإجراءات لجنة البرنامج والتنسيق ودعا إلى التنفيذ الكامل للفقرة 9 من قرار الجمعية العامة 243/75 ورأى أن تستعرض الجلسة العامة أو اللجان الرئيسية المعنية البرامج التي لا تغطيها توصيات لجنة البرنامج والتنسيق في أقرب وقت ممكن لتمكين اللجنة الخامسة من الموافقة على الميزانية في وقت مناسب.

87 - **السيد هلال** (المغرب): استهلّ كلمته قائلاً إن وفد بلده يثق في رؤية الأمين العام لمستقبل المنظمة وتعددية الأطراف، على النحو المبين في تقريره المعنون " خطتنا المشتركة" (A/75/982). وأعرب عن تأييد الوفد التام للانتقال من ميزانية فترة السنتين إلى ميزانية سنوية، وهي خطوة كبيرة نحو وضع ميزانية أكثر واقعيةً واستناداً إلى النتائج. وأضاف أن تجربة الميزانية السنوية حققت نجاحاً حقيقياً، وأن وفد بلده يرى أن التحول إلى ميزانية سنوية من شأنه أن يساعد على إبقاء الدول الأعضاء على علم أفضل فيما يتعلق بالتزاماتها المالية، وأن يقلل من استخدام الموارد الخارجة عن الميزانية، وأن يؤدي إلى تحقيق مكاسب كبيرة في الكفاءة بالنسبة للمنظمة.

88 - وأعرب عن تأييد وفد بلده التام للموارد التي يطلبها الأمين العام في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023. وأوضح قائلاً إن الميزانية تمثل حجر الزاوية في المنظمة، وحث الدول الأعضاء على أن تزود الأمين العام بالموارد التي تلزمه للوفاء بولايته وتحقيق الأهداف التي حددتها الدول الأعضاء ذاتها.

89 - وتابع بقوله إن وفد بلده، مع ترحيبه بالزيادة الكبيرة في الموارد المخصصة للتعاون الدولي والإقليمي من أجل التنمية، يرى أن مستوى الموارد المخصصة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا ينبغي أن يزيد أكثر من ذلك، تمشياً مع الأهمية التي توليها الأمم المتحدة والأمين العام لتحقيق التمكين الاجتماعي والاقتصادي لأفريقيا، من أجل مساعدة القارة على التعافي من الجائحة والتصدي للأزمات المتعلقة بالطاقة والغذاء والمناخ.

90 - واختتم كلمته معرباً عن إشادة وفد بلده بالجهود التي يبذلها الأمين العام لتعزيز إدارة المؤتمرات وزيادة الإنتاجية في خدمات الوثائق والترجمة التحريرية، كما أعرب عن ترحيب الوفد بالملاحظات والتوصيات التي قدمتها اللجنة الاستشارية في هذا الصدد.

91 - **السيد محمود** (مصر): قال إنه بالنظر إلى أن البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية، تواجه تحديات مضاعفة، فإن وجود منظمة قادرة على أداء وظيفتها ومتسمة بالفعالية يمكنها تحقيق نتائج على أرض الواقع أمر يتسم بأهمية أكثر من أي وقت مضى. وفي هذا الصدد، عمل وفد بلده من أجل موافقة اللجنة السريعة، في وقت سابق من الدورة، على اقتراح الأمين العام بتوفير موارد إضافية للتخفيف من انعدام الأمن الغذائي على الصعيد العالمي وأثره الإنساني. وأضاف أنه يجب احترام الولايات السياسية وتوفير الموارد الكافية لها. وذكر أن وفد بلده سيبذل قصارى جهده لضمان حصول ركائز المنظمة الثلاث على ما يلزمها من التمويل.

92 - ومضى يقول إن إشراف الدول الأعضاء على البرامج لا يقل أهمية عن إشرافها على الميزانية البرنامجية. وبناء على ذلك، فإن دور لجنة البرنامج والتنسيق أساسي في عمل اللجنة. وقد عززت الجمعية العامة في قرارها 236/76 عمل لجنة البرنامج والتنسيق بتمديدها مدة الدورة، مما يتيح مزيداً من الوقت لإجراء المداولات، وبتحديدها عملية واضحة لمعالجة البرامج التي لم تتوصل لجنة البرنامج والتنسيق بشأنها إلى توافق في الآراء. وفي حين أن هذه التحسينات ساعدت على خفض عدد البرامج التي لا تشملها توصيات لجنة البرنامج والتنسيق، فإنه يمكن عمل المزيد لتعزيز عمل تلك اللجنة. وأعرب عن اعتزام وفد بلده معالجة المسألة بطريقة كلية، آخذاً في اعتباره المناقشات التي ستُعقد في الدورة الحالية فيما يتعلق باستعراض دورة الميزانية السنوية.

93 - واستطرد قائلاً إن تجربة الميزانية السنوية كشفت عن جوانب إيجابية كما كشفت عن مجالات تستلزم التعديل، ولا سيما المسائل التي تؤثر سلباً على عمل اللجنة، مثل تعطيل الطابع التسلسلي لعملية الاستعراض وقلّة النتائج التي تحققت في الجزء الأول من الدورة المستأنفة. ووعد بأن يعمل وفد بلده بصورة بنّاءة مع جميع الوفود على تعديل العملية ضماناً لأداء اللجنة لوظائفها بشكل كامل.

94 - وأعلن أن وفد بلده سيواصل الدعوة إلى الاستثمار في الوقاية وبناء السلام، وخاصة في أفريقيا. وذكر أن جميع المتكلمين، في مناقشة أجراها مجلس الأمن مؤخراً بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، أبرزوا أهمية الوقاية وبناء السلام في أفريقيا؛ واستدرك قائلاً إن الكلمات يجب أن تتبعها أفعال. ورأى أن مقترح الأمين العام بتخصيص الاشتراكات المقررة لصندوق بناء السلام ملائم في هذا الصدد. وختاماً، أعرب عن أمل مصر، بصفتها نصيرة الاتحاد الأفريقي في شؤون التعمير والتنمية بعد انتهاء النزاع، أن تتمكن من إبلاغ الاتحاد الأفريقي في مؤتمر قمته السادس والثلاثين بإحراز تقدم جيد في هذا المجال.

95 - **السيد إيشيكاني** (اليابان): استهلّ كلمته قائلاً إن الانتقال من دورة ميزانية لفترة سنتين إلى دورة ميزانية سنوية كان من أهم التغييرات في عملية التخطيط والميزنة في المنظمة على مدى عقود. ورأى أن الفترة التجريبية كانت تمثل فرصة لا تقدر بثمن لدراسة فوائد الترتيبات المقترحة وأوجه قصورها من حيث الكفاءة والاستجابة والمساءلة. ورأى أن المنظمة تمرُّ الآن بمنعطف حاسم، حيث يتعين على الدول الأعضاء أن تتخذ قراراً نهائياً بشأن ما إذا كانت ستدرج الميزانية السنوية رسمياً في الإطار المالي للمنظمة. وأعرب عن تأييد وفد بلده بقوة الاتجاه العام لمبادرات الأمين العام للإصلاح.

96 - وتابع قائلاً إن مقترح الميزانية يتضمن عدداً كبيراً من "الإضافات". وفي حين أن وفد بلده يتفهم ضرورة أن تكون الأمم المتحدة يقظة وقادرة على التكيف والاستجابة في بيئة دائمة التغير، فإنه ينبغي للأمانة العامة أن تستخدم الميزانية السنوية على أفضل وجه من أجل التقليل إلى أدنى حد من هذه "الإضافات". وفي هذا الصدد، قال إن الوفد يرحب بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة من أجل "تركيز صرف الموارد في بداية الفترة" على تغطية الاحتياجات من الموارد تحقيقاً لأقصى قدر من الكفاءة والشفافية.

97 - وقال إن وفد بلده يلاحظ الاتجاه التصاعدي في مستوى الميزانية البرنامجية. وبالنظر إلى الأوضاع الاقتصادية الصعبة فإن المساءلة أمام السلطات المالية الوطنية ودافعي الضرائب تكتسي أهمية حيوية أكثر من أي وقت مضى. وذكر أن وفد بلده سيُقيّم بعناية الميزانية المقترحة، استناداً إلى الأدلة التقنية والانضباط في الميزانية، لتحديد المستوى الكافي من الموارد لتنفيذ ولايات المنظمة.

98 - واختتم كلمته قائلاً إن وفد بلده سيولي اهتماماً خاصاً للموارد المتصلة بالوظائف، وسيجري استعراضاً شاملاً للوظائف المقترح إنشاؤها والموجودة حالياً. وأشار إلى أنه بينما حسَّنت بعض الإدارات هياكل ملاك الموظفين الخاصة بها، فإن الميزانية المقترحة لعام 2023 تشتمل على 95 وظيفة إضافية. وينبغي ترشيد أي وظائف أو ولايات عفا عليها الزمن بغرض ضمان أن تظل الأمم المتحدة نابضةً بالحياة والابتكار. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تؤخذ في الاعتبار استراتيجية تجديد شباب المنظمة.

99 - **السيد لابوتين** (الاتحاد الروسي): أشار إلى أن الجمعية العامة قد أرست، في قرارها 266/72 ألف، مبدأ وطريقة إجراء تغيير مؤقت وتجريبي في دورة الميزانية من نمط يقوم على فترة سنتين إلى نمط سنوي، وقال إنه سيتعين على الدول الأعضاء في الدورة الحالية أن تبتَّ بصورة نهائية فيما إذا كانت ستطبق الميزانية السنوية، استناداً إلى تحليل للتكلفة والعائد يقدمه الأمين العام. ففي عام 2019، خلال النظر في أول مقترح للميزانية السنوية منذ منتصف سبعينات القرن الماضي، واجهت لجنة البرنامج والتنسيق واللجان الرئيسية عدداً من المشاكل الإجرائية عند استعراض الخطة البرنامجية. وبالإضافة إلى ذلك، أشارت الدول الأعضاء إلى عدد من العيوب في شكل الميزانية الجديد. وقد لاقت شواغلها آذاناً صاغية وكانت المشاورات مع الأمين العام مثمرة. وأعرب عن سرور وفده لرؤية أن الشكل الذي اتخذه عرض الميزانية قد تحسن تحسناً كبيراً على مدى السنوات الثلاث الماضية، وخاصةً باستعادة بعض العناصر التي كانت تشكل في السابق جزءاً من مقترحات ميزانية فترة السنتين، وبتوفير معلومات شاملة أساسية، لا سيما في شكل جداول. إذ يسَّرت التغييرات مداولات اللجنة الخامسة وخفضت إلى حد كبير عدد الأسئلة الموجَّهة إلى الأمانة العامة. وأعرب عن ترحيب وفده بزيادة مشاركة اللجان الرئيسية في الحالات التي لم تقدم فيها لجنة البرنامج والتنسيق توصيات بشأن برامج معينة.

100 - وأعرب عن اتفاق وفد بلده مع توصية اللجنة الاستشارية بعدم إدراج الاحتياجات من الموارد للولايات المتوقعة لمجلس حقوق الإنسان في مقترح الميزانية وعن عدم تأييده لاقتراح الأمين العام "تركيز صرف الموارد في بداية الفترة". وأضاف أن الوفد يشاطر اللجنة الاستشارية

الرأي الذي أعربت عنه في الفقرة سادساً – 6 من تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة (A/77/7)، بأن التفسير الذي أورده الأمين العام لملاحظات الجمعية العامة واستنتاجاتها يثير الدهشة.

101 – وأردف قائلاً إن من دواعي الأسف أن الميزانية السابقة لم تُعتمد بتوافق الآراء، وأن المقترحات المتعلقة بالباب 8، الشؤون القانونية، لم تحظَ بالتأييد الكامل الذي حظيت به في الماضي، بسبب إدراج اعتمادات في الميزانية لما يسمى بآليتي التحقيق لسوريا وميانمار. فبإنشاء هاتين الآليتين، تجاوزت الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان ولايتيهما وتعديا على صلاحيات مجلس الأمن. واختتم بقوله إن ثمة عقبة أخرى تتمثل في تمويل قرار مجلس حقوق الإنسان 1/49. وأضاف أن وفد بلده لا يرى أي فائدة عملية في تمويل هذا القرار ذي الدوافع السياسية، بالنظر إلى أن بعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا تقوم بالفعل بجمع المعلومات عن الأحداث الجارية هناك وتحليلها، وأن جميع الدول الأعضاء المعنية لديها الفرصة للإعراب عن آرائها بشأن الحالة في أوكرانيا خلال اجتماعات مجلس حقوق الإنسان.

102 – **السيد كاريوكي** (المملكة المتحدة): قال إن الدول الأعضاء تقع على عاتقها مسؤولية تجاه الأمم المتحدة والشعوب التي تخدمها تتمثل في كفالة حصول المنظمة على المستوى الصحيح من الموارد اللازمة لتنفيذ ولاياتها، ولا سيما دعماً لخطة عام 2030. وأضاف أن وفد بلده سيقيّم بعناية مقترحات الميزانية المقدمة من الأمين العام. وشدَّد على ضرورة استخدام الموارد بكفاءة وفعالية حتى يمكن للبرامج أن تحقق نتائج تحدث فرقاً بالنسبة لمن هم في أمَسّ الحاجة إليها، وقال إن وفد بلده سيقوم بمساءلة المنظمة عن الطرق التي تُستخدم بها الموارد التي توفرها لها الدول الأعضاء.

103 – وأعرب عن ترحيب المملكة المتحدة بإصلاحات الأمين العام، ولا سيما التحول إلى دورة ميزانية سنوية، لأنها أسهمت في جعل الأمم المتحدة أكثر توجهاً نحو تحقيق النتائج وأكثر قدرة على الاستجابة للتحديات السريعة التطور. وقال إنه رغم إحراز تقدم من حيث النتائج والقدرة على الاستجابة، لا يزال هناك مجال لمزيد من التحسين. إذ ينبغي، في جميع البرامج، ضمان التنسيق والتآزر الفعالين على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وينبغي تركيز الأنشطة على المجالات التي توجد فيها ميزة نسبية، وتجنب الازدواجية، وينبغي استخدام الابتكار والتقييم والتحسين المستمر لتعزيز الأداء والوفاء بالولاية. وينبغي زيادة الأثر الذي يحدثه كل دولار تنفقه الأمم المتحدة على أرض الواقع إلى أقصى حد.

104 – وتابع بقوله إن المملكة المتحدة تلاحظ أن عدداً من المقترحات قد قدم لتمويل أنشطة في إطار الميزانية العادية كانت تموَّل سابقاً من مساهمات خارج الميزانية. وفي حين أن وفد بلده يؤيد التمويل الذي يمكن التنبؤ به والمستدام لأعمال المنظمة، فإن زيادة عدد الأنشطة الممولة في إطار الميزانية العادية ليست دائماً الحل الأنسب، لا سيما في وقت تخضع فيه الميزانيات الوطنية لضغوط. ومع ذلك، ستنظر المملكة المتحدة في هذه المقترحات على أساس مزاياها الفردية.

105 – وأعرب عن شعور وفد بلده بقلق بالغ إزاء بعض توصيات اللجنة الاستشارية فيما يتعلق بالميزانية المقترحة لعام 2023. فالدول الأعضاء تتوقع من اللجنة الاستشارية أن تقدم مشورة واضحة وتقنية وقائمة على الأدلة لتسترشد بها عملية اتخاذ القرار في اللجنة الخامسة. ومع ذلك، قدمت اللجنة الاستشارية توصيات سعت بموجبها إلى توسيع نطاق اختصاصها ليشمل الأنشطة الممولة من المساهمات الخارجة عن الميزانية وإعادة فتح قرارات الجمعية العامة القديمة العهد، ويمكن أن تؤدي، في حالة إقرارها، إلى إلغاء تمويل ولايات مجلس حقوق الإنسان. واختتم كلمته بالإعراب عن ترحيب المملكة المتحدة بفرصة العمل مع اللجنة الاستشارية بشأن هذه المسائل في هذه الدورة.

106 – **السيد تشيندا وونغسي** (تايلند): قال إنه في ظل الظروف العالمية الصعبة الراهنة وتزايد الهشاشة الاقتصادية العالمية، يجب أن تتوفر للأمم المتحدة الموارد اللازمة لتنفيذ ولاياتها. وعلى الرغم من أن الحالة المالية العامة للأمم المتحدة قد تحسنت، فإن التضخم وتقلبات أسعار الصرف يشكلان تحديات، ولا تزال دول كثيرة تتعافى من الأثر الاجتماعي والاقتصادي الطويل الأجل للجائحة، الذي تفاقم بفعل تغير المناخ والكوارث الطبيعية وأزمات الغذاء والطاقة والأوضاع الإنسانية الصعبة.

107 – وأضاف أن اللجنة يجب أن توافق على ميزانية جيدة التخطيط وفعالة من حيث التكلفة تكفل تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد. وقال إن تايلند تلاحظ الزيادة الطفيفة في الميزانية المقترحة لعام 2023 مقارنة باعتمادات عام 2022 وترى أن مستوى الموارد المخصصة في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة ينبغي أن يكون كافياً لتنفيذ البرامج في إطار ركيزة التنمية، ولا سيما البرامج التي تهدف إلى إعادة خطة عام 2030 إلى مسارها الصحيح.

108 – وأعرب عن تأييد وفد بلده لإصلاحات الأمين العام الإدارية. وقال إن دورة الميزانية السنوية يمكن أن تؤدي إلى مزيد من الدقة في المواءمة بين الموارد والولايات وإلى تمكين الأمم المتحدة من التصدي

بسرعة أكبر للتحديات الجديدة. وأضاف أن لجنة البرنامج والتنسيق تؤدي دوراً هاماً في ضمان الاتساق بين الميزانيات البرنامجية المقترحة والولايات. وينبغي تعزيز لجنة البرنامج والتنسيق من أجل دعم الإصلاحات الإدارية والحفاظ على عملية النظر المتتابعة في الميزانية البرنامجية.

109 - واستطرد قائلاً إن تايلند، بوصفها البلد المضيف للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، تدعو إلى تخصيص مستوى من الأموال يتناسب مع أنشطة اللجنة وولاياتها في عام 2023، وتأمل في أن تواصل اللجنة الخامسة دعم مشروع التعديل التقويمي للمباني لجعلها مستوفية لمعايير مقاومة الزلازل واستبدال التجهيزات المنتهية الصلاحية في أمانة اللجنة الاقتصادية في بانكوك. وقد نفذ هذا المشروع، الذي من شأنه أن يحوّل مباني اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ إلى مكان عمل آمن يسهل الوصول إليه ومستدام وحديث للموظفين وممثلي الدول الأعضاء على حد سواء، دون مغالاة في التكلفة، ومن المتوقع أن ينتهي في الموعد المحدد في كانون الأول/ديسمبر 2023.

110 - **السيد تشينغ** لي (الصين): استهلّ كلمته قائلاً إن الصين تؤيد الدور القيادي الذي تضطلع به الدول الأعضاء في استعراض خطط البرامج. وينبغي أن يتسم تنفيذ الخطط البرنامجية بالكفاءة والفعالية على حد سواء، كما ينبغي ضمان قدر أكبر من المساءلة بأثر رجعي عن الأنشطة البرنامجية وشفافيتها. وأضاف أن الصين تنوّه بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة منذ العام الماضي للنهوض بجودة التقارير المتعلقة بالميزانية البرنامجية المقترحة، بما في ذلك استخدام مزيد من المصطلحات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي وتحسين دقة الوصف السردي للبرامج. وشجع الأمانة على أن تواصل هذه الجهود من أجل توفير أساس أفضل لاستعراض البرامج وتحقيق توافق الآراء بين الدول الأعضاء. وأوضح أن لجنة البرنامج والتنسيق تؤدي دوراً لا غنى عنه في ضمان فهم الولايات التي تحددها الدول الأعضاء فهماً صحيحاً وفي استعراض الخطط البرنامجية. وقد حققت لجنة البرنامج والتنسيق، في دورتها الثانية والستين، أفضل نتائجها منذ بداية الفترة التجريبية لدورة الميزانية السنوية. وينبغي بذل جهود متواصلة، تمشياً مع قرارات الجمعية العامة، لاستعراض البرامج الخمسة التي لم تتوصل لجنة البرنامج والتنسيق بشأنها إلى توافق في الآراء.

111 - واسترسل قائلاً إنه ينبغي الإبقاء على الميزانية البرنامجية عند مستوى معقول كما ينبغي تعزيز أداء الميزانية باستمرار من أجل تحقيق وفورات في التكاليف وتحسين الكفاءة. ونوَّه كذلك إلى ضرورة الانضباط المالي الصارم وزيادة الإشراف ومراجعة الحسابات والمساءلة. ورأى أن الموارد الخارجة عن الميزانية ينبغي أن تدار على نحو أفضل لكفالة أن يكون استخدامها شفافاً ومنظماً ومتوافقاً مع ولايات المنظمة وقواعدها.

112 - وأوضح أن البلدان النامية تواجه ضغوطاً هائلة فيما يتعلق بتعافيها الاقتصادي وتتطلع إلى أن تقوم الأمم المتحدة بدور أكبر في هذا الصدد. ومع ذلك، فإن موارد الميزانية المخصصة للتنمية لم تزد إلا زيادة لا تكاد تُذكر ولا تعكس احتياجات البلدان النامية ومطالبها. وحثَّ الأمانة على أن تواصل تحسين الميزانية المقترحة من أجل إعطاء الأولوية للتنمية، وإتاحة موارد مالية كافية ومستدامة لتمكين المنظمة من الاستجابة بشكل أفضل للشواغل العملية للبلدان النامية والعمل على تنفيذ خطة عام 2030.

113 - وتابع قائلاً إن من دواعي القلق أن الأمانة العامة، في إطار الباب 24، حقوق الإنسان، من الميزانية البرنامجية المقترحة، أدرجت لأول مرة الموارد اللازمة لتنفيذ ولايات جديدة من المتوقع اعتمادها أو ولايات قائمة يُتوقع توسيعها في المستقبل. فالحكم المسبق على ولايات الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان و "تركيز صرف الموارد في بداية الفترة" للاحتياجات المحتملة من الموارد في الباب 24 من الميزانية البرنامجية المقترحة يتعارض مع المبدأ الأساسي المتمثل في "الولاية أولاً، ثم البرنامج، والميزانية في النهاية". وأضاف أن الصين تحيط علماً بتوصيات اللجنة الاستشارية في هذا الصدد. وينبغي توضيح معايير ونطاق الولايات التي يمكن النظر في احتياجاتها لأغراض "تركيز صرف الموارد في بداية الفترة"، فضلاً عن الأساس المنطقي لهذا "التركيز في بداية الفترة"، قبل إدراج الاحتياجات المتوقعة من الموارد في أي مقترحات للميزانية البرنامجية في المستقبل. وتقديم هذه الاحتياجات باعتبارها تقديرات منقحة يمثل حالياً أكثر منهجيات الميزانية جدوى ومعقولية. وفي ختام كلمته أعرب عن اعتقاد الصين، بوصفها ثاني أكبر مساهم في الأمم المتحدة وأكبر البلدان النامية، أن أي تغييرات في منهجية الميزانية ينبغي ألا تُضعف أو تقطع الصلات بين تخطيط البرامج والميزانية البرنامجية.

114 - **السيد فرانسيس** (ترينيداد وتوباغو): قال إن الميزانية البرنامجية المقترحة هي بيان رسمي بالنوايا والمقاصد يحدد الوسائل التي ستستخدمها الأمم المتحدة لتلبية احتياجات أعضائها ومعالجة أولوياتهم والتصدي للتحديات التي يواجهونها، لا سيما في البيئة الراهنة المتأثرة بالأزمات. واللجنة مسؤولة عن كفالة ترجمة الولايات المتفق

عليها على الصعيد الحكومي الدولي إلى برامج قابلة للتنفيذ تخصص لها موارد كافية. ولذلك فإن اعتماد ميزانية برنامجية موضوعية في الوقت المناسب لترسي قاعدة قوية من الموارد اللازمة للوفاء بالولايات أمر لا غنى عنه.

115 - واستطرد قائلاً إن وفد بلده يعلق أهمية خاصة على متابعة واستعراض إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) وعلى انعقاد المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، المقرر عقده في عام 2024. وأوضح أن الجمعية العامة، في الدورة الحالية، ستحدد ترتيبات العملية التحضيرية للمؤتمر، التي من المقرر أن تبدأ في عام 2023. وينبغي للجنة أن تكفل تخصيص الموارد اللازمة لهذه العملية، التي تعتبر حاسمة الأهمية بالنسبة لبعضٍ من بلدان العالم الأكثر ضعفاً. ويجب تخصيص موارد يمكن التنبؤ بها وموثوق بها لوحدتي الدول الجزرية الصغيرة النامية في مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وفي إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، لأن الاعتماد المفرط على التبرعات من شأنه أن يجعل تنفيذ ولاياتهما الأساسية غير مؤكد.

116 - واختتم كلمته بالدعوة إلى تعزيز ركيزة التنمية. ففي الوقت الذي تسعى فيه البلدان النامية إلى الحصول على دعم الأمم المتحدة في تجاوز الأزمات، تنص الميزانية المقترحة على إجراء تخفيضات في الموارد المخصصة لهيئاتٍ تشكل جزءاً لا يتجزأ من تقديم الدعم الإنمائي. وأعرب عن قلق وفده إزاء ما يمثله هذا النهج من اتجاه مخالف للعصر. وأكَّد أنه يجب تزويد ركيزة التنمية، بما في ذلك اللجان الإقليمية ومكاتبها دون الإقليمية، مثل المقر دون الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالموارد الكافية، من خلال الميزانية العادية، ضماناً لأن تكون الاستجابة مصمَّمة خصيصاً لتلبية الاحتياجات والوفاء بالأولويات الخاصة بالسكان المعنيين. وبالنظر إلى الأهمية الاستراتيجية للميزانية المقترحة وشمولها، قال إنه ينبغي تخصيص وقت كاف للنظر فيها.

117 - **السيد بيدروسو كويستا** (كوبا): تكلم بشأن نقطة نظام، فقال إن وفد بلده يشعر بالقلق إزاء الحدود الزمنية المفروضة على الإدلاء بالبيانات المتعلقة بالميزانية البرنامجية المقترحة، وهي مسألة ذات أهمية حيوية. فلا بدَّ أن تتوفر الظروف اللازمة لإجراء مناقشة مثمرة وقيمة على الصعيد الحكومي الدولي داخل اللجنة. ويشكل فرض حد زمني على الوفود مدته ثلاث دقائق لإلقاء البيانات دون تشاور مسبق انتهاكاً لحقوقها. وعلاوة على ذلك، فإن الحدود الزمنية لإلقاء بيانات المناقشة العامة غير متسقة في جميع اللجان الرئيسية للجمعية العامة، مما يجعل وفده يتساءل عن الأساس الذي تُقرر بناء عليه هذه الحدود.

118 - **الرئيس:** قال إن المهلة الزمنية البالغة ثلاث دقائق لكل بيان هي مجرد توصية، لأن قائمة المتكلمين في هذه الجلسة طويلة. واستدرك قائلاً إن الدول الأعضاء لها السيادة ويمكنها بالتالي أن تقرر طول المدة التي تودُّ التكلم فيها.

119 - **السيد بيدروسو كويستا** (كوبا): قال إنه بالنظر إلى القائمة الطويلة للمتكلمين، ينبغي للأمانة العامة أن تتيح تمديد الجزء الحالي من الدورة بدلاً من تقييد قدرة الدول الأعضاء على المشاركة في المداولات.

120 - وأعرب عن شعور وفد بلده بالقلق لأن الميزانية البرنامجية المقترحة لا تزال توضع على أساس برامج لا توافق عليها الدول الأعضاء، وهذا وضع يقوّض الطابع الحكومي الدولي للمنظمة. وأضاف أنه يجب تمكين لجنة البرنامج والتنسيق من التداول بشأن مشاريع البرامج قبل أن تضع الأمانة العامة الميزانية البرنامجية المقترحة لكي تنظر فيها اللجنة الاستشارية. وهذا التعديل ضروري ويجب أن يشكل الأساس لأي مناقشة تجري بشأن دورة الميزانية السنوية.

121 - وتابع بقوله إن أي مبادرة لتحقيق التنظيم الإداري الأمثل للمنظمة يجب أن تشمل تعزيز لجنة البرنامج والتنسيق. وكان تمديد الدورة الثانية والستين للجنة البرنامج والتنسيق لمدة أسبوع واحد أمراً أساسياً في تقليل عدد البرامج التي تفتقر إلى توصيات. ولن تكون اللجنة الخامسة في وضع يسمح لها بالنظر في مقترحات الميزانية المتصلة بالبرامج التي تفتقر إلى توصيات إلى أن تستعرض تلك البرامج اللجان الرئيسية المنشئة للولايات التي تستند إليها.

122 - وأضاف أنه يجب تكييف ميزانيات الأمم المتحدة وفقاً للتحسن التدريجي في الظروف الوبائية المرتبطة بالجائحة والعودة التدريجية إلى أساليب العمل التقليدية. ورأى أن استئناف الجلسات التي تتم بالحضور الشخصي والتفاعل الشخصي مع الأمانة العامة أمران أساسيان لضمان بقاء الأمم المتحدة مركزا للتبادل والدبلوماسية المتعددة الأطراف. وأكد أيضاً ضرورة استئناف تقديم الخدمات إلى المندوبين وموظفي الأمانة العامة في مرافق الأمم المتحدة.

123 - واختتم كلمته قائلاً إن الميزانية البرنامجية يجب أن ترتكز على توازن بين الركائز الثلاث للأمم المتحدة. وتتسم الأبواب المتعلقة بتعزيز التنمية بأهمية خاصة في هذا الصدد، نظراً للتراجع عن التقدم

المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وكذلك يجب تخصيص موارد كافية لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات لتمكينها من دعم الاجتماعات ذات الأهمية الحاسمة للعالم النامي في عام 2023.

124 - **السيدة نياغورا** (زمبابوي): استهلّت كلمتها قائلة إن زمبابوي ستواصل دعم الأمين العام في جهوده الرامية إلى الوفاء بولايات المنظمة في ظل هذه الخلفية من الأولويات المعقدة والمتضاربة. وتعزيز تعددية الأطراف هو السبيل الوحيد للتصدي لتحديات من قبيل التعافي من الجائحة، والأزمات الناجمة عن تغير المناخ، وصون السلام والأمن في مناطق النزاع، وحماية حقوق الإنسان، والنهوض بالأولويات المتصلة بالشؤون الجنسانية. وأضافت أن اللجنة توافق على الميزانية البرنامجية سنوياً من أجل توفير الموارد الكافية لمواجهة تلك التحديات، ولا سيما لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويجب على اللجنة، في الدورة الحالية، أن ترقى إلى مستوى الحدث وأن تبعث الأمل في نفوس الملايين من الناس الذين تخدمهم المنظمة.

125 - واسترسلت قائلة إن حضور المنظمة تعزَّز من خلال إصلاح نظام المنسقين المقيمين، الذي أدَّى إلى تحسن كبير في العلاقات بين البلدان المضيفة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. ويتضح من البيانات التي أُدلي بها خلال الأسبوع الرفيع المستوى من الدورة الحالية للجمعية العامة أن قادة البلدان النامية يواجهون ضغوطا كبيرة نتيجة للتحديات العالمية الراهنة ويودّون لو أن المنظمة اتخذت خطوات محددة لضمان عدم ترك أحد خلف الركب. ولا يمكن تحقيق هذه النتيجة ما لم يجرِ توفير الموارد الكافية لمعالجة الأولويات الإنمائية للبلدان النامية معالجة مجدية، بما في ذلك السعي لإرساء السلام، وهو مسعى لا بد له من البعثات السياسية الخاصة.

126 - وأشارت إلى أن زمبابوي، على مدى العقدين الماضيين، كانت تكافح الكوارث الناجمة عن تغير المناخ مثل إعصار إيداي وحالات الجفاف المتكررة، فضلاً عن الجائحة والتدابير القسرية الانفرادية التي لا مبرر لها، والتي قيدت بشدة نطاق تحقيق التعافي المستدام، بما في ذلك تنفيذ خطة عام 2030. وقالت إن وفد بلدها يدعو إلى رفع هذه التدابير دون شروط ويثني على الأمين العام ورؤساء الدول والحكومات المعنيين لمضاعفتهم النداءات الموجَّهة في هذا الصدد. وحثت الدول الأعضاء، مع اقتراب عقد الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، على الوفاء بالتزاماتها المقطوعة بموجب اتفاق باريس. فلا بد أن تتوافر موارد كافية تتناسب مع حجم الأزمة.

127 - وأعربت عن شعور القارة الأفريقية بالجزع إزاء انتشار الإرهاب الدولي ووصوله إلى حدود جديدة، بما يشمل منطقة الجنوب الأفريقي. واختتمت بيانها قائلة إن صون السلم والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي يتطلب الدعم المالي الكافي الذي يمكن التنبؤ به والمستدام. ويجب على الدول الأعضاء أن تجد مصادر تمويل مقبولة من جميع الأطراف لمبادرات الوقاية وبناء السلام بغية معالجة الشواغل المتعلقة بالسلام والأمن في القارة الأفريقية وخارجها. وأوضحت أن زمبابوي تسعى إلى تحقيق تنمية غير مقيدة تتناسب مع إمكانياتها الكبيرة لإحراز التقدم المستدام، وأنها وضعت نفسها بالفعل على طريق التنمية المستدامة، بالرغم من التدابير القسرية الانفرادية العقابية غير المبرَّرة التي تخضع لها.

128 - **السيد مابهونغو** (جنوب أفريقيا): قال إن البلدان النامية، وخاصةً في أفريقيا، تتضرَّر بشدة من تأثير العديد من التحديات العالمية، مثل بطء التعافي من الجائحة، والنزاع المسلح، وتعثر الاقتصاد العالمي، وأزمات الغذاء والطاقة والأزمات المالية. ولذلك فإن وفد بلده يعرب عن تقديره لكون تنمية أفريقيا، بما في ذلك تنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، ستظل إحدى أولويات الأمم المتحدة في السنوات القادمة. ويتطلب التنفيذ الملائم لهذه الأنشطة ميزانية برنامجية تكفل مستوى من الموارد يتناسب مع الولايات. وأضاف أن الوفد لذلك يلاحظ بارتياح أن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 تمثل زيادة قدرها 102 مليون دولار، أو ما نسبته 3,3 في المائة، مقارنة بالاعتماد المخصَّص لعام 2022. وتعكس هذه الزيادة الزيادات المقترحة للبعثات السياسية الخاصة، ومشاريع التشييد، والأونروا، فضلاً عن موارد إضافية لإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال وإدارة الدعم العملياتي، وذلك بصفة رئيسية للتصدي للعنصرية والنهوض بكرامة الجميع في الأمانة العامة.

129 - وأعرب عن ترحيب وفد بلده، بالنظر إلى التحديات الاقتصادية التي تواجه في الغالب الدول الأفريقية، بالإجراء الذي اتخذ في أوانه بشأن بند جدول الأعمال المتعلق بجدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة، وهو إجراء يسَّر منح الإعفاءات اللازمة بموجب المادة 19 من ميثاق الأمم المتحدة، تمكيناً للدول الأعضاء المعنية من المشاركة الكاملة في أعمال الجمعية العامة. وقال إن جودة الوضع المالي للمنظمة تتوقف على مدى وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية بالكامل وفي موعدها ودون شروط. ويجب أن يكون التسلسل المناسب هو الأساس لعمليات الصياغة والاستعراض والاعتماد المتصلة

بالخطة البرنامجية والميزانية البرنامجية. وأكَّد باسم وفد بلده من جديد دور لجنة البرنامج والتنسيق في التحقق من أن أنشطة المنظمة تنفَّذ وفقاً للولايات التشريعية وأن الأنظمة والقواعد تنفذ تنفيذاً كاملاً.

130 - وفي ختام بيانه أعرب عن تأييد وفد بلده للجهود التي تُبذل لتحقيق التوزيع الجغرافي العادل على صعيد المنظمة، وكفالة تحقيق التوزيع الجغرافي للموظفين على أوسع نطاق ممكن في جميع الإدارات والمكاتب وعلى صعيد جميع الرتب. ورأى أنه ينبغي الاسترشاد بهذا المبدأ في المنظمة عند ملء الوظائف الشاغرة وطرح فرص الشراء والاستثمار، مع المراعاة الواجبة للمساواة بين الجنسين.

131 - **السيد نابوري بيتا** (بيرو): قال إنه تقع على عاتق اللجنة في الدورة الحالية مسؤولية ضمان أن يمكّن مستوى الموارد المعتمدة في إطار الميزانية البرنامجية لعام 2023 المنظمة من الوفاء بولاياتها، لا سيما في ضوء الأزمات العالمية الراهنة الكثيرة. ويجب على اللجنة أيضاً أن تحدد ما إذا كان تخطيط البرامج يمتثل للولايات التشريعية للجمعية العامة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة. ويجب أن يتبع هذا التخطيط بدقة التسلسل المنصوص عليه في القواعد ذات الصلة. وأضاف أن بيرو، رغم اعترافها بالجهود التي يبذلها الأمين العام لتحسين عرض الميزانية البرنامجية، ترى أنه يمكن عمل المزيد في هذا الصدد، بما في ذلك تعزيز عرض المنجزات المتوخَّاة لجميع البرامج وكفالة وضع ميزانية قائمة على النتائج تتناسب مع الولايات الحالية. وأعلن أن وفد بلده سيركز بصفة رئيسية، في الدورة الحالية، على الموارد المتصلة بالوظائف وغير المتصلة بالوظائف، المخصصة لهيئات الأمم المتحدة المسؤولة عن تنفيذ خطة عام 2030، وحماية حقوق الإنسان، والتعاون الدولي من أجل التنمية، وحل الأزمات من قبيل تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، والتلوث. واختتم كلمته قائلاً إن بيرو، بوصفها من المدافعين بقوة عن تعددية الأطراف، ستشارك مشاركة بناءة في مداولات اللجنة من أجل ضمان تحقيق النتائج المثلى بالنسبة للجميع في الوقت المناسب.

132 - **السيد فيلاسكيز كاستيلو** (المكسيك): استهلَّ كلمته قائلاً إن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 هي آخر ميزانية من هذا القبيل تقدم خلال الفترة التجريبية لدورة الميزانية السنوية. وفي الدورة الحالية، ستبتُّ الجمعية العامة فيما إذا كانت ستواصل الأخذ بهذه الدورة أم لا. وأضاف أنه لا بدَّ من تعزيز الإصلاح الإداري؛ وتشكل الميزانية السنوية عنصراً أساسياً في هذا الإصلاح، لأنها تتيح للمنظمة مزيداً من الفعالية والكفاءة في تخطيط وبرمجة الأنشطة والموارد التي يمكن للأمانة العامة من خلالها الوفاء بالولايات التي تحددها الدول الأعضاء.

133 - وأعرب عن ترحيب المكسيك بموجز الخطة للفترة 2023-2025، الذي يحدد المجالات الثمانية ذات الأولوية التي تغطي غالبية الأنشطة الموضوعية للمنظمة، لأنه يعكس الأهداف المنبثقة عن الولايات التشريعية التي حدّدتها الدول الأعضاء. وتترجَم هذه الأهداف، التي تشكل أساس الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023، إلى أولويات وأهداف طويلة الأجل وبرامج عمل في إطار الميزانية. وأضاف أن المكسيك تشكر الأمين العام على تقاريره عن تخطيط البرامج، ولكنها تلاحظ مع الأسف أن لجنة البرنامج والتنسيق لم تصدر توصيات بشأن خمسة برامج من أصل 28 برنامجاً في إطار الميزانية المقترحة. فالبرامج الخمسة التي لا تشملها توصيات لجنة البرنامج والتنسيق تتسم بأهمية كبيرة، لأنها تنطوي على ولايات موضوعية عهدت الدول الأعضاء بتنفيذها إلى المنظمة. ولذلك فإن تنفيذ هذه البرامج لا غنى عنه لتحقيق الأهداف الموضوعة.

134 - واستطرد قائلاً إن الأمين العام التزم بتقديم ميزانية برنامجية مقترحة طموحة وقائمة على النتائج لعام 2023 تتماشى مع الولايات التشريعية وتؤخذ فيها بعين الاعتبار الدروس المستفادة من الاستجابة لكوفيد-19. ويجب أن تكون للمنظمة ميزانية واقعية ومتوازنة تضم جميع البرامج ويجري في إطارها، كشرط غير قابل للتفاوض من أجل تحقيق النتائج، توفير الموارد اللازمة في الوقت المناسب حتى تتمكن المنظمة من الوفاء بولاياتها في الوقت المحدد وبالشكل الواجب. واستدرك قائلاً إن هذه الموارد لا بدَّ من أن تستخدَم على نحو يتسم بالعقلانية والفعالية والمسؤولية ويتقيد بصرامة بمبادئ الإنفاق الكفء والمسؤول والشفافية والمساءلة.

135 - وتابع قائلاً إن تقديرات البرامج والاحتياجات من الموارد المتصلة بالوظائف وغير المتصلة بالوظائف المقترحة لعام 2023 تستهدف دفع عجلة التحوُّل الهيكلي الطموح وكفالة التشغيل الفعال للمنظمة حتى تتمكن من الوفاء بولاياتها الموضوعية والتصدي لتحديات المستقبل. وذكر أن المكسيك تلاحظ الزيادة الطفيفة في الميزانية المقترحة لعام 2023 مقارنة بالميزانية المعتمدة لعام 2022، وهي زيادة تعزى بدرجة كبيرة إلى الاحتياجات الإضافية تحت بندي التشييد والبعثات السياسية الخاصة. وعلى الرغم من أن المكسيك تحبذ التخلي عن التخفيضات المصطنعة وإدراج جميع المجالات البرنامجية المواضيعية في الميزانية البرنامجية المقترحة، فإن هناك اتجاهاً إلى

صياغة متطلبات مالية جديدة تنطوي على استخدام الاشتراكات المقررة، مما يزيد من مستوى الميزانية العادية في الوقت الذي تواجه فيه دول أعضاء كثيرة قيوداً خطيرة على حيزها المالي. وختاماً، أوضح أن المكسيك، مع ذلك، ستنظر في كل برنامج على أساس مزاياه الخاصة.

136 - **السيد مغيث** (بنغلاديش): قال إن التعافي المستدام، بعد مرور ثلاث سنوات على الجائحة، لا يزال احتمالاً بعيد المنال. فقد تفاقمت أوضاع الضعفاء غير المستقرة بسبب تدهور الأحوال المناخية والنزاعات الدائمة. وكان الأثر المشترك لهذه التحديات بمثابة تذكير بأهمية الوضع المالي الجيد لسلاسة عمل الأمم المتحدة وكفاءة تنفيذ الولايات في الوقت المناسب.

137 - وأضاف أن وفده يرى وجاهة في الاقتراح الداعي إلى زيادة الموارد المخصصة في إطار الميزانية المقترحة لتنفيذ ولايات الأمم المتحدة الجديدة أو الموسَّعة زيادة طفيفة. وقال إن بنغلاديش تلاحظ مع التقدير الزيادة المقترحة بنسبة 3,3 في المائة في الموارد المخصصة للبعثات السياسية الخاصة، وكذلك الزيادة في الموارد المخصصة لعمليات حفظ السلام، ولأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وتنمية أفريقيا، ومجلس حقوق الإنسان، وآلية التحقيق المستقلة لميانمار، والمبعوثة الخاصة للأمين العام لميانمار. واستدرك قائلاً إنه لا يمكن الحفاظ على هذا الزخم ما لم توفِ الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية بالكامل وفي الوقت المحدد. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تواصل الأمانة العامة تعزيز الأداء الشامل للميزانية وأن تطبق الانضباط المالي بصرامة.

138 - ورغم إعرابه عن تقدير بنغلاديش لما تلاحظه من التقدم المحرز نحو تحقيق التكافؤ بين الجنسين في نطاق الأمانة العامة، ولا سيما تحقيق التوازن بين الجنسين في جميع أبواب الميزانية، فإنه رأى أن مستوى تمثيل المرأة في المناصب العليا لا يزال غير مرضٍ. ولذلك يجب اتخاذ خطوات حثيثة لضمان التكافؤ بين الجنسين والتمثيل الجغرافي العادل على جميع مستويات الهيكل الوظيفي للأمم المتحدة.

139 - واختتم بقوله إن الاجتماعات المعقودة بالمشاركة الافتراضية والمختلطة، على الرغم من ترحيب وفد بلده باستخدام هذه الاجتماعات في أثناء الجائحة كتدبير استثنائي لضمان استمرارية تصريف الأعمال، لا ينبغي أن تُعتبر مثالاً على أفضل الممارسات، لأن الاجتماعات التي تُعقد بالحضور الشخصي تسمح بالتمثيل المتساوي والعادل للدول الأعضاء، مما يتيح لها تبادل الآراء على نحو فعال. فالاجتماعات الحضورية هي أكثر الوسائل فعالية لضمان الإدارة الناجحة للدبلوماسية المتعددة الأطراف. وأضاف أنه يجب تقييم مقترح الميزانية الشامل بموضوعية لضمان اتساقها مع أولويات الدول الأعضاء وولايات الأمم المتحدة.

140 - **السيدة نتسيخي** (ليسوتو): قالت إن التحديات العالمية مثل تأثير كوفيد-19، لا سيما التي تواجه أقل البلدان نمواً، فضلاً عن تغير المناخ والقضايا البيئية، تهدد التوقعات المتعلقة بتحقيق النمو الاقتصادي المطّرد والتنمية المستدامة. ولكي تفي الأمم المتحدة بفعالية وكفاءة بولاياتها على صعيد التصدي لهذه التحديات، يجب أن تصبح أكثر شفافية وخضوعاً للمساءلة في استخدامها للموارد، وأن تقيس أداءها على نحو أفضل، وأن تكفل عدم ترك أحد خلف الركب.

141 - وأعربت عن تقدير ليسوتو للجهود المبذولة في سبيل التعافي من الجائحة في أقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وخاصةً بالنظر إلى ما يعانيه كثير منها من نقص في القدرات. ورأت أنه ينبغي، في هذا الصدد، تخصيص موارد كافية لتعزيز مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. ووفقاً للأولويات التي حدَّدها الأمين العام، يجب أن تموَّل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تمويلاً مناسباً من أجل الوفاء بولايتها ومن ثم تنفيذ الهدف المنصوص عليه في خطة عام 2030، فضلاً عن خطة عام 2063، والمتمثل في عدم ترك أي أحد خلف الركب. وينبغي تزويد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف، على السواء. وقالت إن وفد بلدها يعلق أهمية كبيرة على التمثيل الجغرافي في منظومة الأمم المتحدة، على النحو المنصوص عليه في الميثاق. وفي ختام كلمتها أعربت عن تقدير الوفد الرفيع لهدف الأمين العام المعلن المتمثل في ضمان أن تصبح جميع الدول الأعضاء غير الممثلة أو الممثلة تمثيلاً ناقصاً في حدود النطاق المستصوب بحلول عام 2030، وحثَّت باسم الوفد على التعجيل بهذه العملية.

142 - **السيد الواصل** (المملكة العربية السعودية): قال إن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 تمثل أكثر من مجرد الرقم 3,2 بلايين دولار؛ بل تتجلى فيها أولويات الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى التحديات العالمية التي تواجهها المنظمة، بما في ذلك الجائحة، والصراعات، وانعدام الأمن الغذائي، وتغيُّر المناخ، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والأزمات الإنسانية، يجب على الأمم المتحدة أيضاً معالجة الاحتياجات العملية للمؤسسة من تحديث للمباني القديمة، وأنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن الضروري وجود ميزانية عادية قوية

تواكب تفويضات الدول الأعضاء والتحديات العالمية. وأعرب عن دعم المملكة العربية السعودية للمقترحات المتعلقة بركيزة التنمية، وتقوية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين والمبعوثين الخاصين للأمين العام، كما أعرب عن استعدادها للعمل مع الدول الأعضاء الأخرى لاتخاذ قرارات إيجابية بشأنها.

143 - واستطرد قائلاً إن وفد بلده يحبذ اعتماد ميزانية عادية قوية يمكن أن تعالج المسائل ذات الأهمية الخاصة للبلدان النامية، بما في ذلك الضعف الكبير في التمثيل لدول الجنوب. فمن شأن التمثيل العادل لهذه البلدان أن يمكّن المنظمة من التصدي على نحو أفضل لتحديات المستقبل. وأضاف أن المملكة العربية السعودية تمر بإصلاحات غير مسبوقة، تقودها رؤيتها لعام 2030. واختتم كلمته بالتأكيد على استعداد المملكة للقيام بأدوار الوساطة خلال مداولات اللجنة من أجل تمكين المنظمة من اتخاذ إجراءات أقوى لمواجهة التحديات المتزايدة ضمن التفويضات الممنوحة لها من الدول الأعضاء.

144 - **السيدة آل ثاني** (قطر): قالت إن قطر فخورة بأن تكون شريكاً قوياً للأمم المتحدة في جميع المجالات ذات الأولوية، حيث تقدم دعماً متعدد السنوات للمنظمة ووكالاتها المتخصصة على أساس السياسة الخارجية لدولة قطر وشعورها بالمسؤولية المشتركة كشريك للمجتمع الدولي. وأضافت أن قطر من أوائل الدول الأعضاء التي تسدد اشتراكاتها في الميزانية العادية في غضون الإطار الزمني المحدد، وستواصل تزويد المنظمة بموارد كافية ويمكن التنبؤ بها. وأكَّدت أن قطر تعلق أهمية كبيرة على مشاركة الشباب في أعمال الأمم المتحدة، كما يتضح من تقديمها موظفين لبرنامج الموظفين الفنيين المبتدئين. وأعربت عن تأييد وفد بلدها للمقترحات المتعلقة بتوفير التمويل الأساسي، في إطار الميزانية العادية لعام 2023، للآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011. وفي ختام كلمتها أعربت عن ترحيب قطر بالجزء الثاني من مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً الذي سيعقد في قطر في آذار/مارس 2023. وحثت على أن تكون شواغل هذه البلدان والتحديات التي تواجهها محوراً لاهتمام المجتمع الدولي، وعلى تعزيز قدرتها على الصمود.

145 - **السيد صبَّاغ** (الجمهورية العربية السورية): استهلَّ كلمته قائلاً إن وفد بلده يولي اهتماماً كبيرًا لعمل الأمم المتحدة ويدعم توفير الموارد المالية الكافية والمستدامة لتمكينها من الوفاء بولاياتها بأكبر قدر ممكن من الفعالية والكفاءة. وأكد أن موارد ميزانية الأمم المتحدة يجب أن تدار بحكمة وأن تكرَّس لتحقيق السلام والتنمية، بدلاً من تبديدها على تمويل آليات مسيَّسة وغير مشروعة - مثل الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011 - تخدم مصالح عدد صغير من الدول الأعضاء، في انتهاك لمقاصد الميثاق ومبادئه ولرسالة المنظمة. وأضاف أن وفد بلده، بناء على ذلك، لا يزال يعارض إدراج تمويل في الميزانية لهذه الآلية وإدراج أي إشارات إلى الآلية في الباب 8، الشؤون القانونية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 (A/77/6 (Sect.8)) وفي تقرير اللجنة الاستشارية ذي الصلة (A/77/7). وأعلن أن الجمهورية العربية السورية لا تعترف بولاية الآلية أو دورها لأسباب ذكرتها في الماضي.

146 - وأوضح أن وفد بلده أعرب عن تحفظاته بشأن تمويل آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة المعنية بالجمهورية العربية السورية منذ إنشاء الآلية، لأن آلية الرصد لم تتحقق من أن المساعدة الواردة عبر الحدود تصل إلى المحتاجين. والواقع أن معظم المساعدات تقع في أيدي المنظمات الإرهابية المسيطرة في إدلِب، التي تستخدم المعونة لتمويل أنشطتها ولكسب الولاءات ولتجنيد إرهابيين جدد. وقد أظهرت التجربة أيضاً أن المساعدة المقدمة عبر الحدود غير فعالة، لأنها لا تغطي سوى نسبة مئوية صغيرة من الاحتياجات الإنسانية. ولذلك سيكون من الأفضل لو استخدمت الموارد المالية المخصصة لآلية الرصد لتقديم المساعدة إلى من يحتاجون إليها بالفعل.

147 - وفي ختام كلمته أعرب عن دعم الجمهورية العربية السورية لعمل هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة واعتراضها على تخفيض عدد موظفي الهيئة. ودعا إلى زيادة ميزانيتها حتى تتمكن من تنفيذ ولايتها.

148 - **السيد سليمان** (جمهورية تنزانيا المتحدة): قال إن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 من شأنها أن تيسّر تنفيذ ولايات المنظمة، مما يعيد الثقة ويبعث الأمل في جميع أنحاء العالم. غير أن ذلك سيقتضي تزويد الأمم المتحدة بالتمويل الكافي للوفاء بولاياتها بفعالية وكفاءة. فلا يمكن أن يُتوقع من المنظمة إنجاز المزيد بموارد أقل.

149 - وأوضح أن جمهورية تنزانيا المتحدة، على الرغم من التحديات التي تواجهها ومن أولوياتها على الصعيد المحلي، تواصل دفع اشتراكاتها في الميزانية العادية بالكامل وفي الوقت المحدد، وتعتقد أن اللجنة ستقيّم بحكمة ما إذا كانت موارد الدول الأعضاء تستخدم بفعالية وشفافية.

وأعرب عن تأييد وفد بلده للميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023، التي تبلغ 3,2 بلايين دولار، بما في ذلك مبلغ 767 مليون دولار للبعثات السياسية الخاصة، وتمثل زيادة قدرها 102,4 مليون دولار، أو ما نسبته 3,3 في المائة، مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2022. ومن شأن هذه الزيادة أن تتيح التوسُّع في عمليات حفظ السلام على نطاق العالم.

150 - واختتم كلامه قائلاً إن هناك ارتباطاً وثيقاً بين السلام والتنمية الدوليين. والبعثات السياسية الخاصة هي من أكثر الأدوات فعالية في الحفاظ على السلام الدولي، وتقوم بدور آليات للإنذار المبكر في حالات النزاع. غير أنها لم تزود بالموارد المالية أو البشرية الكافية.

151 - **السيد المرّي** (العراق): قال إن الميزانية المقترحة لعام 2023 ينبغي أن تُعتمد بتوافق الآراء، سواء كان إقرار الميزانية سنوياً أو لفترة سنتين. وحث على تقديم الدعم إلى اللجان الإقليمية، ولا سيما اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، في إطار الميزانية المقترحة لعام 2023. وأوضح أن أي تخفيض في الميزانية المقترحة للإسكوا أو أي تقليص لحجمها قد يؤثر سلباً على قدرتها على تنفيذ البرامج المناطة بها. وفي الختام، أعرب عن تقدير وفد بلده لالتزام الإسكوا بدعم الجهود الوطنية التي يبذلها العراق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

152 - **السيد لو** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن الأمين العام جدير بالثناء لتقديمه مقترحاً للميزانية يعكس بدقة التحديات الكبيرة التي تواجه المجتمع العالمي. فقد اعترفت الأمم المتحدة، بعد مرور عامين ونصف العام على تفشي الجائحة، بأن طبيعة العمل قد تغيرت وأن أسلوب العمل المرن يمكن أن ينجح. وقال إن وفد بلده يلاحظ مع التقدير قرار الأمانة العامة بعدم تجديد عقد إيجار المبنى DC-1. وأضاف أن مراكز الخدمات المشتركة، كالمركزين الموجودين في عنتيبي، أوغندا، والكويت، تتسم أيضاً بالأهمية لعمل المنظمة، وينبغي استكشاف طرق أخرى فعالة من حيث التكلفة لدعم المكاتب الميدانية في أنحاء العالم.

153 - وأردف يقول إن أساليب عمل المنظمة لا تقل أهمية عن المواقع التي تؤدي منها أعمالها. فقد أصبحت الاجتماعات المعقودة بالمشاركة الافتراضية والاجتماعات المختلطة ممارسة مستقرة، وينبغي للأمم المتحدة أن تواصل توسيع قدراتها التكنولوجية في جميع المشاريع والتجديدات الخاصة بالتشييد. وكذلك تأثرت خدمات الترجمة التحريرية تأثراً إيجابياً بالتكنولوجيا وإعادة تدوير أجزاء كبيرة من النصوص التي سبق ترجمتها. وأضاف أن موظفي الأمم المتحدة يستحقون الثناء على عملهم الشاق، وينبغي أن تدرس المنظمة باستمرار أثر التكنولوجيا على الإنتاجية والأساليب التي تقدَّم بها الخدمات والمواقع التي تقدم فيها.

154 - ورأى أن دورة الميزانية بعد إصلاحها أسفرت عن تحسينات في عملية تخطيط البرامج، بما في ذلك زيادة مشاركة مديري البرامج وزيادة المرونة والشفافية والكفاءة. وأشار إلى لجنة البرنامج والتنسيق فقال إنها قدمت استنتاجات وتوصيات بشأن عدد من الخطط في إطار الميزانية المقترحة لعام 2023 يتجاوز ما قدمت بشأنه في إطار أي ميزانية سنوية مقترحة سابقة. وعلى الرغم من أن أساليب عمل لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الخامسة تشكل أحياناً مصدراً للصعوبات، فإنها ضرورية لضمان عمل الدول الأعضاء بشكل جماعي. وأعلن أن أي محاولة لتقويض عملية تخطيط البرامج القائمة على توافق الآراء لن تكون مقبولة لدى وفد بلده.

155 - واستطرد قائلاً إن وفد بلده، على الرغم من تأييده الميزانية المقترحة لعام 2023 إلى حد كبير، يساوره القلق إزاء عدد من المقترحات الواردة فيها التي تهدف إلى نقل بعض الأنشطة الممولة من التبرعات لتكون في إطار الميزانية العادية. ورأى أنه ينبغي الإبقاء على عدد هذه المقترحات عند الحد الأدنى، وعدم الموافقة عليها إلا عندما يكون هناك ما يبررها تبريراً كافياً. وأضاف أن وفد بلده يشعر أيضاً بقلق عميق إزاء عدد من توصيات اللجنة الاستشارية التي يعتقد أنها ستقوّض إرادة الجمعية العامة. فعلى سبيل المثال، رفضت اللجنة الاستشارية إدراج ولايات مجلس حقوق الإنسان التي يمكن التنبؤ بها في الميزانية البرنامجية، وفيما يتعلق بالأونروا، رفضت قرار الجمعية العامة 3331 باء، وهو قرار قديم العهد ذكر فيه أنه لا ينبغي أن يموَّل من الميزانية العادية سوى مرتبات الموظفين الدوليين. ورأى لذلك أنه ينبغي استعراض هياكل اللجنة الاستشارية ومهامها، ووعد بأن يعمل وفد بلده مع الوفود الأخرى للنظر في السبل الرسمية وغير الرسمية لتحسين قدرة اللجنة الاستشارية على إسداء المشورة إلى اللجنة الخامسة.

156 - **السيدة كيماني** (كينيا): استهلت كلمتها قائلة إن توصل لجنة البرنامج والتنسيق إلى توافق في الآراء بشأن 23 برنامجاً من أصل 28 برنامجاً مدرجاً في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة في دورتها الثانية والستين يبرهن بوضوح على الأثر الإيجابي لزيادة مدة الدورة من أربعة أسابيع إلى خمسة أسابيع. وينبغي تنفيذ الفقرة 9 من قرار الجمعية العامة 243/75 تنفيذاً كاملاً فيما يتعلق بالبرامج الخمسة التي لم تتوصَّل إلى توافق في الآراء بشأنها.

157 - وأردفت قائلة إن من الضروري مواصلة التفاعل مع الدول الأعضاء من خلال العمليات الحكومية الدولية في أثناء عملية إعداد الميزانية. فهذا التفاعل لا يكفل الملكية والمساءلة فحسب، بل يكفل

أيضاً أن تعكس الأولويات المقررة تطلعات الدول الأعضاء، وهو ضرورة حتمية رئيسية تستند إليها شرعية ميزانيات المنظمة. وأضافت أن كينيا تؤيد إصلاحات الأمين العام الرامية إلى جعل الأمم المتحدة أكثر شفافية وكفاءة واستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء. وأعربت عن قلق كينيا لأن المنظمة تواجه بصورة متزايدة تحديات مالية تقوّض الإصلاحات وتنفيذ الولايات. وأعلنت، في هذا الصدد، تأييد وفد بلدها للإصلاحات الرامية إلى تعزيز النظم المالية والإدارية للمنظمة من أجل جعلها مستقرة مالياً ومهيَّأة لتحقيق الغرض منها.

158 - ووعدت بأن تواصل كينيا دعمها لبناء منظومة إنمائية قوية وخاضعة للمساءلة ومستدامة للأمم المتحدة تضطلع بدور محوري في دعم جهود الدول الأعضاء لتنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقالت إن كينيا تعوّل على نظام المنسقين المقيمين المعاد تشييطه الذي أنشئ عملاً بقرار الجمعية العامة 279/72 - مدعوماً من خلال توفير الموارد الكافية وإقامة الشراكات - لمساعدة البلدان على التعجيل بإحراز تقدم في تنفيذ خطة عام 2030.

159 - وفي ختام بيانها، قالت إن كينيا، بوصفها الدولة المضيفة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وموئل الأمم المتحدة، تدعمهما في الجهود التي يبذلانها للوفاء بولايتيهما وتدعو إلى تزويدهما بتمويل كاف ويمكن التنبؤ به ومستدام. ووفقاً لقرار الجمعية العامة 305/76، ستتاح للجنة في دورتها السابعة والسبعين فرصة أخرى لاختتام مداولاتها بشأن اقتراح الأمين العام توفير التمويل لصندوق بناء السلام من الاشتراكات المقررة، على النحو المبين في تقريره عن الاستثمار في الوقاية وبناء السلام (A/76/732). وبالنظر إلى المشهد المتغير للسلام والأمن، أعربت عن أمل كينيا، في ضوء التزامها المستمر ببناء السلام ودورها بوصفها المنسق غير الرسمي بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام، في أن تراعي اللجنة التوجيه الوارد في قرار الجمعية العامة 305/76 بترجمة الالتزامات السياسية إلى إجراءات ملموسة.

160 - **السيد كيلابيلي** (بوتسوانا): قال إن الميزانية البرنامجية هي من أهم المنجزات المستهدفة في المنظمة. وبما أن من المتوقع بشكل متزايد أن تضطلع المنظمة بعدد متزايد من الوظائف الأساسية مع مساعدة الدول الأعضاء في الوقت نفسه أيضاً في معالجة حالات الطوارئ مثل جائحة كوفيد-19، فلا بدّ من أن تكون مواردها متناسبة مع ولاياتها. ومع وصول العالم إلى منتصف الفترة المحدَّدة لتنفيذ خطة عام 2030 ومواجهته تحديات متصاعدة من قبيل تغير المناخ، فإن بلداناً كثيرة تتطلع إلى الأمم المتحدة من أجل الحصول على الدعم، بما في ذلك القيادة والدعم التقني وأعمال البحث والتحليل التي يُستند إليها في وضع سياسات عامة قائمة على الأدلة.

161 - واستطرد قائلاً إن وفده يلاحظ الزيادة المتواضعة في الميزانية المقترحة لعام 2023 ويرى أنه يمكن تعديلها لتعكس الاحتياجات الفعلية والآخذة في التزايد على أرض الواقع، ولا سيما في إطار ركيزة التنمية. فالتخفيضات المقترحة لكيانات تشكل جزءاً لا يتجزأ من العمل في إطار هذه الركيزة، وبالأخصّ اللجان الإقليمية وإدارات الأمانة العامة المرتبطة بها، مسألة تبعث على القلق. وأضاف أن الأمين العام نفسه ذكر أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تكون مجهزة تجهيزاً جيداً ومهيَّأةً لمساعدة البلدان على التصدي للتحديات العالمية الراهنة؛ وأعرب عن تطلُّع بوتسوانا إلى العمل مع الأمين العام على تحقيق هذه النتيجة.

162 - وتابع بقوله إن تنمية أفريقيا ينبغي أن تظل من أولويات الأمم المتحدة إلى أن تتحقق هذه التنمية. وأوضح أن وفد بلده، في الدورة الحالية، سيولي اهتماماً خاصاً لتقديم الدعم إلى أشدّ البلدان ضعفاً، وبخاصة أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛ ولحساب الأمم المتحدة للتنمية والبرنامج العادي للتعاون التقني؛ وللتنسيق مع الكيانات الإقليمية وغيرها من الكيانات. واختتم كلمته قائلاً إن بوتسوانا ستولي الاهتمام أيضاً لتعزيز التركيز على الأولويات التي وافقت عليها الدول الأعضاء والمساءلة عن تحقيق النتائج؛ وتحسين التزامن بين الأطر التنظيمية من قبيل موجز الخطة وتخطيط البرامج والأداء البرنامجي؛ وضمان المشاركة الواضحة والمتتالية للدول الأعضاء وجميع الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة في عملية الميزانية، بدءاً من الخطوات الأولية إلى مرحلة الموافقة عليها.

163 - **الأمين العام:** أعرب عن امتنانه للدول الأعضاء لما قدمته من مساهمات في المناقشة في إطار هذا البند من جدول الأعمال، حيث إنه سيكون لها تأثير مفيد على عمل اللجنة في المستقبل.

164 - واستطرد قائلاً إنه يرغب في تناول المسألتين الرئيسيتين اللتين ذكرتهما الوفود، وتتعلق أولاهما بدور الميزانية العادية فيما يتعلق بركيزة التنمية. فالموارد المتاحة للتنمية في إطار الميزانية البرنامجية تتضاءل أمام احتياجات العالم النامي. وقد يكون من الممكن، في سيناريو مثالي وخيالي، يترأس هو فيه كياناً وهمياً يتحكم في الموارد الإنمائية لجميع المؤسسات المالية الدولية وقِلَّة من الكيانات الرئيسية الهامة الأخرى، اعتماد ميزانية تتيح تخفيف عبء الديون عن كثير من البلدان التي تمر بظروف عصيبة؛ وتوفير التمويل الميسَّر الشروط للبلدان المتوسطة الدخل الضعيفة، التي لا يتسنَّى لها الحصول على هذا التمويل بسبب

وضعها كبلدان متوسطة الدخل، كما هو الحال بالنسبة لكثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وتوفير التمويل المناخي لمساعدة البلدان النامية على تحقيق انتقال عادل نحو الاقتصاد الأخضر وبناء قدرات سكانها على التكيف والصمود في مواجهة التأثير الهائل لتغير المناخ. واستدرك قائلاً إن ميزانية من هذا القبيل ليست موضوع المناقشات في الاجتماع الحالي. بل إن الموضوع قيد المناقشة هو المستوى المنخفض جداً من الأموال المخصَّصة مباشرة للتنمية في إطار الميزانية العادية. وأوضح أنه، على الرغم من انخفاض مستوى الأموال المتاحة، بذل قصارى جهده باستمرار لضمان زيادة هذه الأموال تدريجياً.

165 - وفيما يتعلق بركيزة التنمية، قال إن التخفيضات المقترحة للجان الإقليمية لعام 2023 ليست تخفيضات فعلية وإنما تتعلق بالأحرى بحالة اكتمال التشييد. فعلى العكس من ذلك، زادت الموارد المخصصة للجان الإقليمية، على مدى السنوات الخمس الماضية، بمقدار 20 مليون دولار، كما زادت الميزانية الإجمالية للتنمية من 535 مليون دولار في الفترة 2018-2019 إلى 590 مليون دولار في عام 2023. وتبرهن هذه الزيادة، وإن كانت متواضعة، على الجهود الدؤوبة التي تُبذل لزيادة ميزانية التنمية في حدود هامش المناورة الضئيل للغاية المتاح في الميزانية العادية، التي ليست ميزانية صفرية وبالتالي لا يمكن أن تعدَّل إلا تعديلاً طفيفاً في كل عام. وأعرب رغم ذلك عن عدم رضاه عن التقدم المحرز، وعن اعتزامه لذلك أن يشدّد بقوة على المسائل ذات الصلة بالبقاء المالي للبلدان النامية في أثناء خطابيه اللذين سيدلي بهما في اجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي المقرر عقدها في 14 تشرين الأول/أكتوبر. وأضاف أنه أيضاً ما زال يشعر بالإحباط إزاء قدرة المنظمة المحدودة على دعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بسبب صعوبة التوصل إلى توافق في الآراء بشأن إجراء زيادات كبيرة في مخصصات الميزانية لهذا الدعم.

166 - وأردف قائلاً إن الموضوع الثاني الذي يود أن يتناوله هو الادعاء بأن الميزانيات السنوية تؤدي إلى عدم احترام العمليات الحكومية الدولية وأن ميزانيات فترات السنتين تكفل احترام هذه العمليات، وهو ادعاء يراه مجانباً للصواب. وأوضح أن في صميم العملية الحكومية الدولية تكمن مسألة ما إذا كانت الخطط البرنامجية والميزانيات البرنامجية تمكّن أو لا تمكّن من تنفيذ الولايات التي تحددها الجمعية العامة. وتقدم لجنة البرنامج والتنسيق توصيات لكفالة التوافق بين الخطط البرنامجية والولايات، كما تقدم اللجنة الاستشارية توصيات لتحسين الكفاءة وجوانب أخرى؛ وليس لأي من الهيئتين الحق في تغيير الولايات. ثم تقدم اللجنة الخامسة توصيات بغرض موافقة الجمعية العامة عليها. ولو كانت الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 مخصصة بدلاً من ذلك لفترة السنتين 2023-2024، لكان من الضروري أن يصدر تقرير لجنة البرنامج والتنسيق في حزيران/يونيه 2021، وأن يقدَّم تقرير اللجنة الاستشارية ذو الصلة وأن تنظر اللجنة الخامسة في المتطلبات المتعلقة به في الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة. وكان ذلك سيقتضي أن تحكم لجنة البرنامج والتنسيق على الارتباط بين الولايات والخطط البرنامجية المتعلقة بعام 2024 وتقدّم المشورة في هذا الشأن على أساس الولايات التي كانت قائمة في منتصف عام 2021. ولكان احتمال وجود صلة كاملة بين هذه الولايات والخطط البرنامجية ضئيلاً للغاية نتيجة لذلك. وبالإضافة إلى ذلك، تمثل ميزانية الفترة 2023-2024 دورة ميزانية مدتها ست سنوات، لأنها ستأخذ في الاعتبار معلومات الأداء بدءاً من الفترة 2019-2020. وعلى النقيض من ذلك، تمثل ميزانية عام 2023 دورة مدتها ثلاث سنوات، تقدم فيها لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية مشورتهما في عام 2022 على أساس معلومات الأداء اعتباراً من عام 2021. ويكفل ذلك الاتساق بشكل أكثر ملاءمة مع الولايات من النظام التسلسلي، وإن بدا هذا النظام منطقياً.

167 - وأكَّد أن من الواجب تيسير التحليل الذي تجريه لجنة البرنامج والتنسيق للخطة البرنامجية من أجل تمكين اللجنة الخامسة من القيام بعملها، على أن يكون مفهوماً أن اللجنة الخامسة يمكنها أن تجري تعديلات إذا وجدت تفاوتات بين الخطة البرنامجية والميزانية البرنامجية قبل أن تنظر الجمعية العامة في الميزانية البرنامجية. وأوضح أن توصيات لجنة البرنامج والتنسيق لم تؤدّ إلى تغييرات في الميزانية البرنامجية إلا مرة واحدة في الماضي، وأنه في أحدث حالتين (2016-2017 و 2018-2019) قدمت فيهما لجنة البرنامج والتنسيق توصيات تنطوي على تعديلات في الميزانية، وهي تحديداً توصيات تتعلق بضرورة استخدام جميع اللغات الرسمية في أعمال لجنة البرنامج والتنسيق نفسها، رفضت اللجنة الخامسة تلك التوصيات. فالبراغماتية ضرورية لضمان ترجمة الولايات فعلياً إلى أعمال ولضمان بقاء صلاحيتها. ولا بد من المواءمة بين عمليتي تخطيط البرامج ووضع الميزانية البرنامجية من أجل الحفاظ على طابعهما الحكومي الدولي وإقامة الصلات اللازمة لضمان حسن سيرهما ورقابة الدول الأعضاء.

168 - وأوضح أنه جرى تعزيز لجنة البرنامج والتنسيق، في إطار دورة الميزانية السنوية، حيث تمكنت من استعراض خطط عمل الأمانة العامة كل سنة، بما يكفل أن تكون تلك الخطط متفقة تماماً مع القصد التشريعي للولايات التي حددتها هيئات الرقابة الحكومية الدولية. ونتيجة لذلك، تحسَّنت جودة الخطط البرنامجية لعام 2023 ووضوحها وقابليتها للاستخدام عقب إجراء مشاورات مع الدول الأعضاء بشأن شكل الخطط. وبالإضافة إلى ذلك، أتيحت التقارير المحتوية على هذه الخطط للجنة البرنامج والتنسيق في وقت أسبق من موعد تقديمها في عام 2021 بأسبوع واحد، وتتاح هذه التقارير، في المتوسط، قبل 25 يوماً من دورة لجنة البرنامج والتنسيق ذات الصلة. ووعد بأن تبذل الأمانة قصارى وسعها لتحسين علاقتها مع لجنة البرنامج والتنسيق. وأكد ضرورة أن تعمل الدول الأعضاء على تحسين هذا العمل إلى المستوى الأمثل وأن تكفل وجود إرادة سياسية قوية لتيسير توافق الآراء داخل لجنة البرنامج والتنسيق. ورأى أنه ينبغي أن تستعرض اللجان الرئيسية الأخرى، في بداية الدورة، أي برامج لا يمكن التوصل إلى توافق في الآراء بشأنها، قبل تقديم تلك البرامج إلى اللجنة الخامسة، لتمكين هذه اللجنة من ترجمة عملية التخطيط الحكومية الدولية ترجمة فعالة إلى عملية الميزنة الحكومية الدولية في الوقت المناسب. واختتم بيانه قائلاً إنه يأخذ في الاعتبار تماماً التوصيات المتعلقة بإجراء تحسينات، بما في ذلك التوصيات الصادرة عن اللجنة الاستشارية.

رُفعت الجلسة الساعة 12:55.